

الْفَوَائِدُ الْمَجْمُوعَةُ

مِنْ شَرْحِ أَحْكَافِظِ ابْنِ سَيِّدِ النَّاسِ
عَلَى سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ

إِعْدَادُ

عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْكِنْدِيِّ الْمُرَرِّ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْفَوَائِدُ الْمَجْمُوعَةُ

مِنْ شَرْحِ الْحَافِظِ ابْنِ سَيِّدِ النَّاسِ
عَلَى سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ

مَجْلَدُ نَيْلِ الْحَقُّونِ بِمَحْفُوظَةٍ

الطَّبْعَةُ الْأُولَى

١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م

مُؤَسَّسَةٌ بَيِّنَاتٌ لِلنَّشْرِ وَالتَّوَزُّعِ

دولة الإمارات العربية المتحدة - أبو ظبي

ص.ب. ٥٠٤٠٢ - فاكس: ٠٠٩٧١٢٨٨٤٤٠٧٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَتُوبُ إِلَيْهِ،
ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا
مضلّ له، ومن يضلّل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله،
وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ
مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا
زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ
وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ
لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ
فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد:

فإنَّ أصدق الحديث كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشرُّ الأمور محدثاتها، وكلُّ محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

وبعد، فاعلم أخي المسلم - وفقك الله لطاعته - أن طلب العلم من أعظم العبادات وأجل الطاعات، قال إمام السنة أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى: «العلم لا يعدله شيء»^(١).

وذلك لأنه ميراث الأنبياء، فإنه سبحانه وتعالى لما أنزل الكتب السماوية على أنبيائه، وفيها من العلم ما فيها، ورثها من بعدهم العلماء الذين تعلّموها وعملوا بما فيها، قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢].

ورسولنا الكريم ﷺ قد حثَّ أمته ورغبهم في الأخذ بهذا الميراث فقال: «وإن الأنبياء لم يورثوا دينارًا ولا درهمًا، وإنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر»^(٢).

والنصوص في ذكر فضائل العلم والحث على طلبه كثيرة، ويكفي من فضل العلم أنه يرفع صاحبه في الدنيا

(١) كما في مسائل أحمد لابن هانئ (١٩٣٢).

(٢) صحيح الترغيب والترهيب (١/١٣٨) للعلامة الألباني رحمه الله.

والآخرة، قال تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا
الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١].

ولكن أريد أن أنبه هنا على مسألة مهمة يغفل عنها كثير
من طلبة العلم ألا وهي تقييد العلم، فأقول مستعيناً بالله عز
وجل:

قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «قيدوا العلم بالكتاب»^(١)،
وذلك لأنه أمكن للحفظ وأسهل للمذاكرة وأيسر للمراجعة.

وقد قال الشاعر:

العلمُ صيدٌ والكتابةُ قَيْدُهُ قَيْدُ صيودك بالحبال الوثيقة
فَمَنْ الحماقةُ أن تصيدَ غزاةً وتتركها بين الخلائق طالقة

وكان عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما يكتب ما
يسمعه من النبي ﷺ، فإنه قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه
من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش وقالوا: أكتب
كل شيء ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضى،
فأمسكت عن الكتاب، فذكرت لرسول الله ﷺ، فأوماً بإصبعه
إلى فيه فقال: «اكتب»، فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا
حق»^(٢).

(١) السلسلة الصحيحة (٢٠٢٦).

(٢) السلسلة الصحيحة (١٥٣٢).

وقد سطر لنا المؤرخون في كتبهم سير العلماء وكيف كان حرصهم على اغتنام الأوقات وتقييد الفوائد، فمن ذلك قول سعيد بن جبير: «كنت أكتب عند ابن عباس في صحيفتي حتى أملاها، ثم أكتب في ظهر نعلي ثم أكتب في كفي»^(١).

وقال سعيد بن جبير: «كنت أسمع من ابن عمر وابن عباس الحديث بالليل فأكتبه في واسطة رحلي حتى أصبح وأنسخه»^(٢).

وكذلك ما ذكره الفربري عن الإمام البخاري من استيقاظه المرة تلو المرة بالليل كي يقيّد الفوائد، فقال الفربري: كنت مع محمد بن إسماعيل بمنزله ذات ليلة، فأحصيت عليه أن قام وأسرج يستذكر أشياء يُعلّقها في ليلة ثمان عشرة مرة.

وقال الإمام الشافعي: كنت أكتب في الأكتاف والعظام، وكنت أذهب إلى الديوان فأستوهب الظهر فأكتب فيها.

وروي عن الربيع أنه قال: خرج علينا الشافعي ذات يوم ونحن مجتمعون فقال لنا: «اعلموا رحمكم الله أن هذا العلم

(١) الخطيب في «تقييد العلم» (ص ١٠٢).

(٢) الخطيب في «تقييد العلم» (ص ١٠٢).

يندُّ كما تندُّ الإبل، فاجعلوا الكتب له حماة والأقلام عليه رعاة»^(١).

وقال الخليل بن أحمد الفراهيدي: «ما سمعت شيئاً إلا كتبته، ولا كتبت شيئاً إلا حفظته، ولا حفظت شيئاً إلا انتفعت به»^(٢).

فعلى طالب العلم إذا جالس العلماء وسمع منهم أن لا يعتمد على الحفظ أو الفهم فقط بل يقيّد ما يسمعه ويتعلمه، ليسهل الرجوع إليه عندما يحتاجه.

وقد قيل: ما حُفظ قرّ، وما كُتب قرّ.

وقال الشيخ بكر أبو زيد - رَحِمَهُ اللهُ - في «حلية طالب العلم» (ص ٥٢): «ابذل الجهد في حفظ العلم حفظ كتاب، لأن تقييد العلم بالكتابة أمانٌ من الضياع، وقصرٌ لمسافة البحث عند الاحتياج، لا سيما في مسائل العلم التي تكون في غير مظانّها، ومن أجل فوائده أنه عند كبر السن وضعف القوى يكون لديك مادةٌ تستجرُّ منها مادةٌ تكتب فيها بلا عناء في البحث والتقصّي».

وعلى طالب العلم كذلك الإكثار من قراءة الكتب

(١) الخطيب في «تقييد العلم» (ص ١١٤).

(٢) الخطيب في «تقييد العلم» (ص ١١٤ - ١١٥).

العلمية المفيدة والتقليل من مجالسة عوام الناس لما فيه من
تضييع الوقت في القيل والقال، وقد قال الحافظ الحميدي
الأندلسي^(١) في ذلك:

لقاء الناس ليس يفيد شيئاً سوى الهذيان من قيل وقال
فأقلل من لقاء الناس إلا لأخذ العلم أو إصلاح حال
وإذا أخذت القراءة من وقت الطالب فلا بد إذا أن لا
يذهب وقته فيها هباءً أو يضيع تعبها عليها سدى، بعدم
الاستفادة منها، بل لا بد له أن يسلك فيها طريقة صحيحة
ليجني ثمرتها، ولا بد له من معرفة ما يقيده من الفوائد.

قال العلامة ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ - عن الفوائد التي ينبغي
تقييدها: «الفوائد التي لا تكاد تطرأ على الذهن، أو التي يندر
ذكرها والتعرض لها، أو التي تكون مستجدة تحتاج إلى بيان
الحكم فيها، هذه اقتنصها، قيدها بالكتابة لا تقول هذا أمر
معلوم عندي ولا حاجة أن أقيدها، فإنك سرعان ما تنسى،
وكم من فائدة تمر بالإنسان فيقول هذه سهلة ما تحتاج إلى
قيد، ثم بعد فترة وجيزة يتذكرها ولا يجدها، لذلك احرص
على اقتناص الفوائد التي يندر وقوعها أو يتجدد وقوعها».

(١) كما في «المسارعة إلى قيد أوابد المطالعة» (ص ١٣٠) للأديب
جميل بك العظم.

وقال الإمام النووي في تقييد الفوائد وعدم الاستهانة بالفائدة: «ولا يحتقرن فائدة يراها أو يسمعها في أي فن كانت، بل يبادر إلى كتابتها ثم يواظب على مطالعة ما كتبه».

وقال الشهابي: «إذا سمعت شيئاً فاكتبه ولو في الحائط»^(١).

فلا بد للطالب من همّة عالية لتحصيل العلم النافع، فانظر إلى علماء الأمة واقرأ سير المحدثين وكيف كانوا يكتبون الحديث، قال علي بن المديني: «ما نعلم أحداً من لدن آدم كتب من الحديث ما كتب يحيى بن معين».

وقال صاحب بن نصر المروزي: «سمعت يحيى بن معين يقول: كتبت بيدي ألف ألف حديث».

قال الشهابي معلقاً على هذا الكلام: «يعني بهذا العدد المكرّر من الحديث الواحد، ألا تراه قال: لو لم نكتب الحديث خمسين مرة ما عرفناه».

وفي «تذكرة الحفاظ» (٩٨٧/٣) للذهبي: قال أبو الحسين بن المهدي بالله: قال لنا ابن شاهين: صنّف ثلاثمائة مصنف وثلاثين مصنفًا، منها التفسير الكبير ألف

(١) ابن أبي خيثمة في «العلم» (ص ٣٤).

جزء، ومنها المسند ألف وثلاثمائة جزء، والتاريخ مئة وخمسون جزءاً، والزهد مئة جزء.

وقال القاضي الطحاوي: سمعت ابن شاهين يقول: حسبت ما اشتريت من الجبر إلى هذا الوقت فكان سبعمائة درهم.

وهذا الإمام ابن جرير الطبري يكتب ويقيم الفوائد وهو في فراش الموت، فقد روي عنه أنه ذكر له دعاء عن جعفر بن محمد قبل أن يموت بساعة، فاستدعى محبرة وصحيفة فكتبه، ف قيل له: أفي هذه الحال؟ فقال: ينبغي للإنسان أن لا يدع اقتباس العلم حتى الممات^(١).

وقد قال قبله الإمام أحمد رحمه الله لما سئل إلى متى وأنت تكتب فقال: مع المحبرة إلى المقبرة.

وهذا محدث العصر ناصر الدين الألباني رحمه الله قبل وفاته بشهر ظل ثلاثة أيام يبحث في حديث واحد، ويملي على حفيده عبادة ثمانى عشرة صفحة، وكان وهو في فراش الموت يأمر بعض أبنائه أو من عنده بأن يحضر له كتاباً معيناً وأن يقرأ عليه، وكذلك قبل وفاته بأيام كان إذا صحا من ألم المرض يقول: أعطوني الجرح الثاني، يعني كتاب الجرح

(١) ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩٩/٥٢).

والتعديل لابن أبي حاتم^(١).

فرحم الله علماءنا ما أحرصهم على تقييد العلم وشدة اهتمامهم بأوقاتهم وعدم تضييعها، وقد علموا أنه لا يستطيع العلم براحة الجسد، كما قال الإمام يحيى بن أبي كثير رحمته الله.

وأنت يا طالب العلم شمر عن ساعد الجد واجتهد في تحصيل العلم واعلم أن الحياة قصيرة وقد قرب وقت الرحيل، والرحلة طويلة والزاد قليل.

ولتقييد الفوائد وجمعها اجعل لك دفترًا خاصًا يسهل الرجوع إليه، ولا تجعل تقييدك في أوراق متفرقة لأن الأوراق معرضة للضياع، فربما احتجت لفائدة تذكر أنك قيدتها في تلك الأوراق فإذا رجعت إليها لا تجدها فتحسر وتندم فيضيع وقتك في البحث عن الأوراق أو في معاودة البحث عن تلك الفائدة من بطون الكتب.

قال الشيخ بكر أبو زيد رحمته الله في «حلية طالب العلم» (ص ٥٢): «اجعل لك كناشًا أو مذكرة لتقييد الفوائد والفرائد والأبحاث المنشورة في غير مظانها، وإن استعملت غلاف

(١) انظر كتاب صفحات بيضاء من حياة الإمام لأبي أسماء المصري

الكتاب لتقييد ما فيه من ذلك فحسن، ثم تنقل ما يجتمع لك بعد في مذكرة، مرتبًا له على الموضوعات، مقيّدًا رأس المسألة واسم الكتاب ورقم الصفحة والمجلد، ثم اكتب على ما قيده (نقل) حتى لا يختلط بما لم ينقل.

والعلم لا يعدله شيء كما سبق ذكره، وامثالاً لقوله ﷺ: «قِيدُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابِ»، فإني قيّدت هذه الفوائد التي بين يديك لَمَّا كُنْتُ أَقْرَأُ شَرْحَ الْحَافِظِ ابْنِ سَيِّدِ النَّاسِ لِسُنَنِ التِّرْمِذِيِّ، لِمَا فِيهِ مِنْ نَكَبٍ جَمَّةٍ وَتَوْضِيحَاتٍ مُهِمَّةٍ، فَكَلَّمَا وَجَدْتُ فَائِدَةً حَدِيثِيَّةً أَوْ فِقْهِيَّةً كَتَبْتُهَا حَتَّى تَجْمَعَتْ عِنْدِي هَذِهِ الْفَوَائِدُ ثُمَّ قَمْتُ بِتَرْتِيبِهَا مَعَ وَضْعِ عَنَاوِينَ لَهَا، وَإِتِمَامًا لِلْفَائِدَةِ أَضَفْتُ إِلَيْهَا فَوَائِدَ مِنْ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ الْأَجْلَاءِ وَخُصُوصًا مُحَدِّثِ الْعَصْرِ الْفَقِيهِ الْعَلَامَةِ مُحَمَّدِ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

فبين الفينة والأخرى أرجع إلى هذا المجموع فاستفيد منه للمذاكرة أو لبحث أو درس، ولتعميم الفائدة بدا لي أن أنشره كي يستفيد منه طلاب العلم، فَإِنَّ نَشْرَ الْعِلْمِ بِالْعِلْمِ بِالْعِلْمِ أَوْ التَّأْلِيفِ يَنْفَعُ صَاحِبَهُ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ مَمَاتِهِ، فَيَزِيدُ أَجْرَهُ وَيُبْقِي ذَكَرَهُ، فَتَتَرَحَّمُ عَلَيْهِ النَّاسُ وَتَدْعُو لَهُ بِالْخَيْرِ، فَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ مَا يَخْلُفُ الرَّجُلَ مِنْ بَعْدِهِ ثَلَاثٌ: وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ، وَصَدَقَةٌ

تجري يبلغه أجرها، وعلمٌ يُعملُ به من بعده»^(١).

وقال الشاعر:

يموت قومٌ فيحيي العلمُ ذكرَهُمُ والجهلُ يلحقُ أمواتًا بأمواتِ

وقال الإلبيري في منظومته الشهيرة عن العلم:

أبا بكرٍ دَعَوْتُكَ لو أَجَبْنَا إلى ما فيه حَظُّكَ إن عَقَلْنَا
إلى عِلْمٍ تَكُونُ به إِمَامًا مُطَاعًا إن نَهَيْتَ وإن أَمَرْنَا
وَتَجَلَوْ ما بِعَيْنِكَ مِنْ غِشَاهَا وَيَهْدِيكَ السَّبِيلَ إذا ضَلَلْنَا
وَتَحْمِلُ مِنْهُ في نَادِيكَ تاجًا وَيَكْسُوكَ الْجَمَالَ إذا اغْتَرَبْنَا
يَنالُكَ نَفْعُهُ ما دُمْتَ حَيًّا وَيَبْقَى ذُخْرُهُ لَكَ إن ذَهَبْنَا

فأَسأَلُ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أن يَنفَعَنِي بما كَتَبْتَ نَفْعًا يَصِلَنِي
في حَيَاتِي وبعْدَ ممَاتِي، وأن يَنفَعَ بِهذهِ الفَوائِدِ جَميعَ من
يَقْرأُها، وَصَلَّى اللهُ على سَيِّدنا مُحَمَّدٍ وعلى آلِهِ وَصَحْبِهِ
وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا.

كتبه

علي أحمد الكندي المرز

مدينة زايد - الإمارات

الأول من ربيع الآخر ١٤٣٠هـ

الموافق ٢٨/٣/٢٠٠٩م

ترجمة ابن سيد الناس^(١)

📁 اسمه ونسبه:

هو الإمام الحافظ العلامة الأديب أبو الفتح محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن يحيى بن سيّد الناس اليعمري الأندلسي الإشبيلي المصري الشافعي، والمعروف بابن سيّد الناس.

📁 مولده ونشأته:

ولد في ذي القعدة وقيل: في ذي الحجة سنة ٦٧١ هـ

- (١) مصادر ترجمته: البداية والنهاية (١٦٩/١٤)، وشذرات الذهب (٦/٢٧٦)، والنجوم الزاهرة (٣٠٣/٩)، ومعجم محدثي الذهبي (١٧٥)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢٦٨/٩)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٣٩٠/٢)، وذيل طبقات الحنابلة (٣٥٠)، وحسن المحاضرة (٢٥٨/١)، وتذكرة الحفاظ (١٥٠٣/٤)، ومراة الجنان (٢٩١/٤)، والبدر الطالع (٢٤٩/٢)، وتاريخ ابن الوردي (٢/٣٠٥)، والدرر الكامنة (٣٣٠/٤)، وطبقات الإسني (٥١٠/٢)، وفوات الوفيات (٣٤٤/٢)، ومفتاح السعادة (٣٦٣/٢)، والوافي بالوفيات (٢٨٩/١)، والشهادة الزكية لمرعي الكرمي (ص ٢٦).

في القاهرة، ونشأ فيها بين أهله، وهو من بيت رياسة وعلم، وأخذ علم الحديث عن والده الذي قدم الديار المصرية ومعه أمهات من الكتب كمصنف ابن أبي شيبة، ومسنده، ومصنف عبد الرزاق، والمحلى، والتمهيد، والاستيعاب، والاستذكار، وتاريخ ابن أبي خيثمة، ومسند البزار، ومعجم الطبراني الثلاثة.

وأحضره أبوه في سنة مولده على النجيب فقبله وأجلسه على فخذه وكناه أبا الفتح، ثم أحضره في الرابعة على شمس الدين المقدسي، وسمع من قطب الدين بن القسطلاني، ومن غازي الحلاوي، وابن خطيب المزة، والعز الحزاني، وابن الأنماطي، وابن الخيمي، وشامية بنت البكري، وطلب بنفسه وكتب بخطه.

ولم يكتف بأخذ العلم عن علماء بلده، بل رحل إلى دمشق فاتفق وصوله عند موت الفخر ابن البخاري فتألم لذلك، وأكثر عن أصحاب الكندي وابن طبرزد، وأخذ عن الصوري، وابن عساكر، وابن المجاور وغيرهم، وأجاز له جمع جم من العراق وإفريقية وغيرها، ولعل مشيخته يقاربون الألف.

وكان من علو همته في طلب العلم حفظ كتاب التنبيه، ولازم ابن دقيق العيد وتخرج عليه في أصول الفقه، وكان

ابن دقيق العيد يحبه ويؤثره ويسمع كلامه ويثني عليه، وأخذ العربية عن بهاء الدين ابن النحاس وكتب الخط المغربي والمصري فأتقنهما.

قال ابن كثير: اشتغل بالعلم فبرع وساد أقرانه في علوم شتى من الحديث والفقه والنحو وعلم السير والتاريخ وغير ذلك، وقد جمع سيرة حسنة في مجلدين، وقد حرر وحبر وأجاد وأفاد، ولم يسلم من بعض الانتقاد، وله الشعر والنثر الفائق، وحسن التصنيف والترصيف والتعبير، وجودة البديهة، وحسن الطوية، والعقيدة السلفية، والاقتداء للأحاديث النبوية.

قال السبكي: ولما شغرت مشيخة الحديث بالظاهرية بالقاهرة وليها الشيخ الوالد ودرّس بها، فسعى فيها الشيخ فتح الدين، وساعده نائب السلطنة إذ ذاك، ثم لم يتجاسروا على الشيخ، فأرسل الشيخ فتح الدين إلى الشيخ يقول له: أنت تصلح لكلّ منصب في كل علم، وأنا إن لم يحصل لي تدريس حديث، ففي أي علم يحصل لي التدريس؟ فرق عليه الوالد وتركها له، فاستمر بها إلى أن مات.

❏ شيوخه:

أخذ العلم عن جلة من العلماء يبلغون الألف منهم: والده، وقطب الدين بن القسطلاني، وابن الأنماطي، والعزّ

الحراني، وغازي الحلوي، وابن خطيب المزنة، وابن الخيمي، ومحمد بن مؤمن الصوري، وابن عساكر، وأبو الفتح ابن المجاور، وأبو إسحاق ابن الواسطي، وابن دقيق العيد، وعبد الرحمن الدكالي المالكي، ويحيى بن أحمد الجذامي الإسكندراني، وعلي بن ظهير ابن الكفتي، وشمس الدين محمد بن العماد، وتقي الدين الإسعدي، والوزير علي بن عيسى البغدادي، وشمس الدين الأبهري، وابن الصيقل الحراني، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وشامية بنت البكري، وحرمة بنت تمام السلمية الدمشقية، وزينب بنت أحمد المقدسي.

تلاميذه:

أخذ عنه خلق كثير، منهم: الحافظ الذهبي، وعماد الدين بن الملوك، وفخر الدين القشيري المصري، وابن أيبك الصفدي، وشهاب الدين ابن المرحل الحراني، وزين الدين بن المرحل، وتقي الدين ابن رافع الصميدي المصري، وشرف الدين المزي المقرئ، وأحمد بن أيبك ابن الدمياطي، وعبد الرحمن بن أحمد الغزي القاهري أبو الفرج ابن الشيخة، والحافظ ابن الملقن عمر بن علي الأنصاري الأندلسي، ورقية بنت العفيف عبد السلام.

📁 مؤلفاته :

وله التصانيف الرائقة الجميلة، فمن تصانيفه كتاب «عيون السير في المغازي والشمائل والسير»، ثم اختصره وسماه «نور العيون»، و«تحصيل الإصابة في تفضيل الصحابة»، و«النفح الشذي في شرح جامع الترمذي» ولم يكمل، وكتاب «بشرى اللبيب بذكرى الحبيب»، و«منح المدح»، و«المقامات العلية في كرامات الصحابة الجليلة».

📁 ثناء العلماء عليه :

قال الخافض الذهبي: كان صدوقًا في الحديث، حجة فيما ينقله، له بصيرٌ نافذ بالفن وخبرة بالرجال وطبقاتهم، ومعرفة بالاختلاف.

وقال معلم الحديث البرزالي: كان أحد الأعيان معرفةً وإتقانًا وحفظًا وضبطًا للحديث، وتفهمًا في علله وأسانيده، عالمًا بصحيحه وسقيمه، مستحضرًا للسيرة.

وقال ابن فضل الله في «مسالك الأبصار»: أحد أعلام الحفاظ وإمام أهل الحديث الواقفين فيه بعكاظ، البحر المكثار والحبر في نقل الآثار.

وقال ابن ناصر الدين: كان إمامًا حافظًا عجيبيًا، مصنفًا بارعًا، شاعرًا أديبًا.

وفاته:

وكانت وفاته في يوم السبت حادي عشر من شهر شعبان سنة ٧٣٤هـ، في القاهرة، وجنازته شيعها القضاة والأمراء والجند والفقهاء والعوام، وتأسف الناس عليه، ودفن بالقرافة بالقرب من ابن أبي جمرة.

الفوائد الحديثية

الحديث الحسن الغريب

حديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة عن أبيه عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا خرج من الخلاء قال: «غفرانك»..

قال أبو حمزة: هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة. ولا نعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة.

قال ابن سيد الناس^(١):

وقوله: «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل..» إلى آخره، ثم قال: «ولا نعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة»، أثبت له غرابة السند بتفرد إسرائيل فمن فوقه، وغرابة المتن لكونه لا يعرف في الباب إلا حديث عائشة.

ثم وصفه بعد ذلك بأنه حسن ولو لم تكن تلك الغرابة الراجعة إلى الإسناد لما عارض ذلك، وأما قوله: «لا يعرف في الباب إلا حديث عائشة»، مع قوله في الحسن: «أنه يروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر»، فهذا قد يوهم منافاة الحسن الذي وصفه به على شرطه فيحتاج إلى الجواب عن ذلك.

فنقول: لا يشترط في كل حسن أن يكون كذلك، بل الذي يحتاج فيه إلى أن يروى نحوه من وجه آخر هو ما كان راويه في درجة المستور ومن لم تثبت عدالته ولا ارتقى إلى أن يدخل في الصحيح مع المتابعة رواية، فهناك يحتاج إلى تقويته بالمتابعات والشواهد لنقل مجموع ذلك إلى تلك الدرجة.

وأما هذا فقد كان من شأنه أن يكون من الصحيح، فإن إسرائيل المنفرد به متفق على إخراج حديثه عند الشيخين، وقد تقدم في الكلام على الشذوذ والمنفردات ما يوضح أن ما انفرد به الثقة ولم يتابع عليه لا يرتقي إلى درجة الصحاح حتى يكون مع الثقة في الرتبة العليا من الحفظ والإتقان، وإن لم يجاوز الثقة فحديثه هناك حسن، كما أن المستور مع التفرد لا يرتقي إلى درجة الحسن بل تفرده مردود.

فكذلك هذا الحديث لو وجد شاهدًا له ما وقف عند مرتبة الحسن، وأكثر ما في الباب أن الترمذي في الموضع

الذي شرط فيه الحسن تقويته بالمتابعات عرّف بنوع منه وهو أكثره وقوعاً عنده لا بكل أنواعه، وهذا نوع آخر منه مستفاد من كلامه وكلام الحاكم والمحاملي وغيرهم من أئمة هذا الشأن في الغرائب والشذوذ والانفرادات كما قلنا.

ثم ذكر أن جميع رواة هذا الحديث ثقات، ثم قال: فلم يقصر به عن درجة التصحيح إلا التفرد الذي أشار إليه بالغرابة، فثبت بذلك كونه حسناً غريباً^(١).

أصح الأسانيد

حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «صلاة الجماعة تعدل خمسة وعشرين صلاة من صلاة الفرد».

🕌 قال ابن سيد الناس^(٢):

رواه السراج: نا الفضل بن سهل: نا القعنبي: نا

(١) وقال العلامة الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٢/١٨٥): «جمع الترمذي بين لفظتي (غريب) و(حسن) إنما يعني في اصطلاحه أنه حسن لذاته بخلاف ما لو قال: حديث حسن، فقط، دون لفظة (غريب) فإنه يعني أنه حسن لغيره، وبخلاف ما لو قال: حديث غريب، فقط، فإنما يعني أن إسناده ضعيف».

أفلح بن حميد عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن سلمان الأغر عن أبي هريرة^(١).

وهذا من أصح الأسانيد.

زيادة الثقة ليست دائماً مقبولة

حديث حفص بن غياث عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام فإنه زاد إخوانكم من الجن».

قال الترمذي: «وقد روى هذا الحديث إسماعيل بن إبراهيم وغيره عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن عبد الله: أنه كان مع النبي ﷺ ليلة الجن.. الحديث بطوله.

وقال الشعبي: إن رسول الله ﷺ قال: «لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام فإنه زاد إخوانكم من الجن»، وكأن رواية إسماعيل أصح من رواية حفص بن غياث».

❦ قال ابن سيد الناس^(٢):

وقال الباقطوني: «يرويه داود بن أبي هند عن الشعبي

(١) أخرجه مسلم (٦٤٩) قال: حدثنا القعنبي به.

(٢) (١/٢٢٠ - ٢٢١).

عن علقمة عن عبد الله، رواه عنه جماعة من الكوفيين والبصريين، فأما البصريون فجعلوا قوله: وسألوه الزاد إلى آخره، من قول الشعبي مرسلًا.

وأما يحيى بن أبي زائدة وغيره من الكوفيين فأدرجوه في حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ، والصحيح قول من فصله، فإنه من كلام الشعبي مرسلًا.

قلت: في هذا التصرف من كلام الترمذي والدارقطني رد على من زعم أن الحديث المختلف على الثقات في إسناده وإرساله، إذا كان مسنده ثقة حكم له، وإن كان أيضًا مرسله أو مرسلوه ثقات، نظر إلى أن الإسناد زيادة فإذا جاءت عن ثقة قبلت، وهذا وإن كان النظر يقتضيه فليس عملهم عليه مطردًا، وحفص بن غياث ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة من الثقات، ولم يحكم لما أسنده منه، والذي توجه به ما قاله الدارقطني في هذا العصر، من لم يقف على نقل فيه يقتضي الترجيح أن نقول: داود بن أبي هند من شيوخ البصرة، فأهل بلده أعلم بحديثه من الغرباء والواردين عليه، مع أن في التفصيل مرتبة تقتضي مزيد علم على من أجمل ولم يفصل، فهذه علة لحديث حفص بن غياث توجب التوقف عن الحكم بصحته لولاها لكان صحيحًا إذ رواه من شرط الصحيح.

الاضطراب ليس قاذحاً في الحديث على الإطلاق

قال ابن سيد الناس^(١):

الاضطراب ليس قاذحاً على الإطلاق بل منه القادح وغيره، فينبغي تمييز القادح من غيره فنقول:

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح^(٢): «المضطرب من الحديث هو الذي تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له، وإنما تُسمّيه مضطرباً إذا تساوت الروايتان، أما إذا ترجحت إحداهما بحيث لا تقاويها الأخرى، بأن يكون رواتها أحفظ وأكثر صحة للمروي عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة، فالحكم للراجح ولا يطلق عليه حينئذ وصف الاضطراب ولا له حكمه، ثم يقع الاضطراب في متن الحديث وقد يقع في الإسناد وقد يقع ذلك من راوٍ واحد وقد يقع من رواية له جماعة، والاضطراب يوجب ضعف الحديث لإشعاره بأنه لم يضبط».

قلت: هذه الضوابط في هذا وأمثاله ليست مضطربة

(١) (١/ ١٩٩ - ٢٠١).

(٢) في «معرفة علوم الحديث» (ص ١٣٧).

اقتضتها الأدلة ولا هي مما أدى إليه السبر والتقسيم، وإنما هي حكاية عن اصطلاح قوم، وما ذكره الشيخ أبو عمرو في المضطرب ينبغي أن يكون أحد أقسامه، وإلا كان الاضطراب مظنة الضعف أو مظنة الوقف، ولأدى إلى أن لا يقبل مضطرب وليس كذلك.

فأما الاضطراب فإنه يرجع تارة إلى السند وتارة إلى المتن وفي كل منهما القادح وغيره، فصارت أقساماً أربعة:

فالأول: الحديث يروى عن الثقة عن ثقة مثله تارة وعن من تُكلم فيه تارة، والراوي عنهما واحد والطرق إليه مختلفة، كما وقع من الاختلاف في الحديث المروي عن عبيد الله العمري وعبد الله أخيه عن الزهري، أو غيره من الشيوخ، فإنَّ عبيد الله مجمع على قوله، وعبد الله مختلف فيه، فهذا اضطراب يرجع إلى الإسناد وهو مما يوجب الوهن؛ لأن ناقل الحديث في نفس الأمر أشكل علينا ودار الأمر فيه: متفق عليه، ومختلف فيه فلم يثبت عن من نعرف حاله يقيناً بغير شك.

الثاني: الاضطراب الإسنادي غير القادح وهو أن يكون الانتقال فيه من ثقة إلى ثقة، فكيف ما انقلبنا انقلبنا إلى ثقة، فهذا وأمثاله لا يضر ولا يُعدُّ قادحاً.

وأما الراجع إلى المتن؛ فإن تختلف ألفاظه اختلافاً كبيراً فإن أمكن أن يرد إلى شيء واحد ومعانٍ متقاربة كما في قوله عليه السلام: «اذهب فقد زوجتكها أو أنكحتكها أو ملكتها» إلى غير ذلك من الألفاظ التي إن وقع بينها خلاف في المعنى فيسير محتمل، فهذا اضطراب يرجع وهو غير قاذح، وإن اختلف أهل العلم فيما يستنبطونه من تلك الألفاظ بحسب اختلاف معانيها عند بعضهم، أو اتفاقها عند بعضهم، إذ لولا ذلك الاختلاف اليسير من حيث المعنى عند من رواه لكان الخلف في ذلك من باب الرواية بالمعنى، ولم يكن من باب الاضطراب كما ذكرنا، وإن اختلفت مدلولات ألفاظه وتباينت معانيه ولم يمكن أن ترد إلى معنى واحد ولا معانٍ يقرب بعضها من بعض فهذا اضطراب من حيث المتن، يوجب التوقف عند تساوي الطرق.

قاعدة في معرفة المضطرب

قال ابن سيد الناس^(١):

قال أبو حمزة^(٢): «وأما الأحاديث المرفوعة في إيجاب

(١) (١١٧/٢ - ١١٩).

(٢) في التمهيد (٩٩/١٦).

الغسل لكل صلاة وفي الجمع بين الصلاتين بغسل واحد في الوضوء لكل صلاة على المستحاضة فكلها مضطرب لا يجب بمثلها حجة».

قلت: دعوى الاضطراب في هذه الأحاديث تحوجنا إلى ذكر قاعدة توضح لنا المضطرب من الحديث من غيره سوى ما تقدم، وبذلك يتبين هل هي مضطربة كما زعم أم لا؟

فنقول: الحديث الواحد المتحد المخرج إما أن تتفق ألفاظ رواته أو تختلف، فإن اتفقت بالمعنى واحد بيقين، فلا كلام فيه لاتحاد اللفظ والمعنى، وإن اختلفت فإما أن يتحد المعنى أو لا، فإن اتحد المعنى حملنا الأمر في ذلك على أن بعض الرواة وقف عند اللفظ، وبعضهم حدث بالمعنى ولم يعتبر اللفظ، وكلهم روى بالمعنى واللفظ غير ما جاءوا به، والأمر في ذلك كله واسع عند الجمهور.

وإن اختلف المعنى فإما أن يكون المخالف أتى بأمر زائد على ما أتى به غيره، أو مباين له من غير زيادة، فإن أتى بأمر زائد فلا تنافي، ثم هذه الزيادة هل تقبل الوصف بالصحة والضعف والحسن بحسب حال رواتها، أو يسقط منها قسم الحسن ويكون ملحقاً بالضعف، فلا يقبل إلا عن معروف الثقة فيه نظر، وليس الثاني ببعيد؛ لأن المتفرد عن الموثوق بحفظهم وثقتهم بين الرواة يحتاج إلى مزيد من الثقة

عما يحتاج إليه الراوي حيث لا خلف ولا انفراد.

وأقرب من هذا أن يعتبر حاله بحال من انفرد عنه من رواة هذا الخبر فيقبل حيث ساواه في العدالة والستر أو الضعف فتجري فيه على ذلك الأحوال الثلاثة، ولا فرق في هذه الزيادة اللفظية بين أن يقتضي إثبات معنى لم يكن في الأول كاقترانها إنشاء حكم لم يكن فيه أو إسقاط بعض ما تضمنه اللفظ أول من حيث المعنى بأن يكون مخصصة لعمومه أو مقيدة لإطلاقه أو ما أشبه ذلك، فلسنا نعتدّها إلا زيادة، وإن تضمنت نقصاً للوقوف في ذلك عند اللفظ.

وإن أتى المخالف بلفظ مباين لغيره من الرواية من غير زيادة فإما أن تستوي أحوال الرواة عند هذا الاختلاف أو تتفاوت، فإن تفاوتت فالترجيح، وله وجوه، وإن تعذر تساوي الترجيح فالحديث حينئذٍ مضطرب لا يقوله حجة، هذا إذا تبين أو غلب على الظن أن الواقعة التي ورد فيها ذلك الحكم واحدة، وإن لم يظهر ذلك ولا مانع من أن يجعلهما واقعيتين متفاوتا واختلفت الجواب عن حكمهما وكان السائل عنهما واحداً، أو كان الخبر بحكمهما عند واحد، ثم نقل الرواة عنه أو عمن نقل عنه الحكمين مختلفين فأوقع ذلك في النفس أنه اختلاف في واقعة واحدة وليس كذلك، وقد نحتاج إلى النظر في مدلول الألفاظ وما تقتضيه من الجمع والتفريق.

تدليس التسوية

حديث الوليد بن مسلم: أخبرني ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة عن المغيرة بن شعبة أن النبي ﷺ مسح أعلى الخف وأسفله.

🕌 قال ابن سيد الناس^(١):

فقال شيخنا الإمام اللافظ أبو الفتح القشيري رحمه الله تعالى: وأما الوجه الثالث - يعني ما علل به هذا الحديث - وهو تدليس الوليد - يعني ابن مسلم - وقد أشار إليه أبو الفرج بن الجوزي في تحقيقه فقال: كان الوليد يروي عن الأوزاعي أحاديث هي عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي مثل نافع والزهري فيسقط أسماء الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي عنهم، انتهى.

قال: وهذا الوجه ليس بشيء، فقد أمن تدليس الوليد في هذه الرواية بما رواه أبو داود في سننه فقال: أخبرني ثور، انتهى كلام القشيري رحمه الله تعالى.

وقوله: ليس بشيء، ليس بشيء؛ بل هو وجه من

التعليل صحيح لم يأت عنه بجواب، وجوابه عنه بأنه قد أمن تدليس الوليد بقوله: أخبرني في رواية من روى ذلك عنه، ودليل على أنه لم يأت على المراد من هذا التعليل؛ لأن التصريح بذلك الإخبار لا يسقطه وبيانه أنه النوع الذي رمي به الوليد بن مسلم من التدليس هو نوع يسمى عندهم تدليس التسوية، وهو يختص بالتدليس في شيخ شيخه لا في شيخه، وذلك أنه يعمد لأحاديث مثلاً رواها هو عن الأوزاعي وهي عند الأوزاعي عن شيوخ له ضعفاء رويها عن الثقات من شيوخ الأوزاعي نفسه كحديث يكون فيه بين الأوزاعي والزهري أو بين الأوزاعي ونافع أو بين الأوزاعي وعطاء رجل ضعيف مع أنه معروف بالرواية عن الزهري ونافع وعطاء، فيسقط الوليد الوساطة الضعيف ويروي الحديث عن الأوزاعي عن الزهري أو عطاء أو نافع كيف ما كان، وكلهم شيوخ الأوزاعي، فيروج بذلك الخبر عند سامعه لعلمه أن الأوزاعي روى عن أولئك الشيوخ، وكذلك مثله ابن الجوزي مثلاً مستقيماً.

والوليد موصوف عندهم بهذا النوع من التدليس، ومن هذا الضرب ما يخشى وقوعه ها هنا فإنه قال: أخبرني ثور عن رجاء، فأتى به بصيغة العنونة وهي لا تدل على الاتصال من مثله، فبقي التدليس غير مأمون.

وقلما يرتكب التدليس ويسقط الوسطة إلا لمقتضى لإسقاطه فقد كانت مثل هذه العننة من الوليد في مثل هذا الموضع كافية في التعليل، لا سيما وقد صح عن ابن المبارك وهو من عرف محله قوله في هذا الحديث: عن ثور حدث عن رجاء بن حيوة.

فنبه على ثبوت واسطة مجهول فاقتضى - لما هو المعهود من تسوية الوليد - الضعف أو الجهالة في تلك الوسطة المطوي الذكر.

وتصريح الوليد بن مسلم بقوله: ثنا ثور عن، رد هذا التعليل بمعزل.

ومثل هذا من الوليد إن كان بعد صحة الخبر المروي كذلك عنده من خارج أو مع حسن ظنه بمن طوى ذكره، فكلاهما قريب.

وإن كان مع الجهالة بحال وقبل ثبوت الخبر عنده فقد دخل الخلل عليه من حيث لا يعلم، وبعيد أن يكون ذلك منه مع ضعف الراوي عنده وعدم علمه بصحة الخبر الذي رواه من طريقه، ففي ذلك انحطاط يرتفع حال مثل الوليد بن مسلم عنه^(١)، والله أعلم.

(١) وقال محدث العصر الألباني رَحِمَهُ اللهُ فِي «السلسلة الضعيفة» (٣/٤٠٩): =

أصح شيء في الباب

قال ابن سيد الناس^(١):

قوله - يعني الترمذي -: «هذا الحديث أصح شيء في

= «وتدليس التسوية هو أن يسقط من السند رجلاً من فوق شيخه، كأن يكون مثلاً بين مالك وسمي رجل فيسقطه، فهذا الفعل يسمى تدليس التسوية عند المحدثين، والوليد معروف بذلك عندهم، فالمحققون لا يحتجون بما رواه الوليد إلا إذا كان مسلسلاً بالحديث أو السماع، والله أعلم»، وانظر أيضاً «السلسلة الصحيحة» (٦/٣٣٢).

وقال الألباني في أجوبته على أبي الحسن (ص ١١): «من كان تدليسه تدليس التسوية فموقفنا بالنسبة إليه موقفان: أحدهما نقطع به ونجزم به، إذا كان تدليسه تدليس التسوية ومعنى ذلك - كما هو معلوم - أنه يسقط شيخ شيخه، فإذا وجدنا سنداً من هذا القبيل لم يصرح شيخ أو لم يصرح هو عن شيخه أنه صرح بالحديث حينئذ لا بد من اجتناب هذا الإسناد إذا لم يكن هناك إسناد آخر يقوي متن ذلك الإسناد، هذا هو الموقف الذي لا بد منه.

الموقف الآخر موقف احتياطي، وأذكرُ بما قلت: إن هذا الذي انطبع في نفسي في هذه الرحلة البعيدة الطويلة من الدراسة، يُجتنب الإسناد ما كان معنعناً في كل طبقة من طبقاته احتياطاً، اللهم بهذا الاستثناء إلا إذا كان الحديث مسنداً من رواية ذلك المدلس في أحد الصحيحين ففي هذه الحالة لا نتمسك بهذا الاحتياط الذي ذكرته بخلاف الأمر الأول».

هذا الباب»، لا يلزم من أن يكون صحيحاً عنده، وكذلك إذا قال: «أحسن»، لا يقتضي أن يكون حسناً.

وقال^(١) في قول الترمذي عن حديث إنه: «أحسن شيء في الباب وأصح»: وذلك لا يفيد في نفسه صحة ولا حسناً^(٢).

جهالة الصحابي

🕌 قال ابن سيد الناس^(٣):

عن حميد الحميري قال: لقيت رجلاً صحب النبي ﷺ أربع سنين كما صحبه أبو هريرة قال: نهى رسول الله ﷺ أن

(١) (١/١٢٥).

(٢) وقال العلامة ناصر الدين الألباني في «تمام المنة» (١٦٨) - معلقاً على عبارة ابن حجر في الفتح: «وهو أصح حديث ورد في الجهر بالبسملة» -: «قلت: ينبغي أن يعلم أن عبارة الحافظ هذه لا تفيد عند المحدثين أن الحديث صحيح، وإنما تعطي له صحة نسبية، قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث، فإنهم يقولون: هذا أصح ما جاء في الباب، وإن كان ضعيفاً ومرادهم أرجحه أو أقله ضعفاً»، انظر «الروض الداني في الفوائد الحديثية للعلامة الألباني» (ص ٣٦) لعصام موسى هادي.

(٣) (٢/٥١ - ٥٣).

تغتسل المرأة بفضل الرجل، أو يغتسل الرجل بفضل المرأة، وليغتربا جميعًا.

رواه الإمام أحمد وأبو داود.

ورواه البيهقي من حديث أبي عوانة عن داود بن عبد الله الأودي عن حميد به، وفيه: نهى رسول الله ﷺ أن يمتشط أحدنا كل يوم أو يبول في مغتسله أو تغتسل المرأة بفضل الرجل أو يغتسل الرجل بفضل المرأة، وليغتربا جميعًا.

رواه عن أبي الحسن بن عبدان عن أحمد بن عبيد عن الزيادة بن الخليل عن مسدد عنه.

وحديث أبي داود أيضًا عنده عن أبي علي الروذباري عن ابن داسة عنه، ثنا أحمد بن يونس: ثنا زهير عن داود.

وقال: وهذا حديث رواه ثقات إلا أن حميدًا لم يسم الصحابي الذي حدثه فهو بمعنى المرسل، إلا أنه مرسل جيد.

قال: وداود الأودي لم يحتج به الشيخان.

قال القشيري: «أما قوله بمعنى المرسل، فإن أراد به أنه يشبه المرسل في أنه لم يسم فيه الصحابي، فهذا صحيح، لكنه لا يمنع خصمه من الاحتجاج به ذاهبًا إلى أنه لا حاجة إلى تسمية الصحابي بعد أن حكم بكونه صحابيًا، لعدالة الصحابة كلهم، وإن أراد بأنه في معناه أنه لا يحتج به كما

لا يحتج بالمرسل، منعه الخصم لما ذكرناه، وقوله: إنه مرسل جيد، غير جيد بل هو مسند أو كالمسند.

قولهم: مقارب الحديث

🕌 قال ابن سيد الناس^(١):

وما حكاه أبو عيسى عن البخاري من قوله في ابن عقيل: مقارب الحديث، هو بكسر الراء، وهو محمولٌ عندهم على مقارنة الصحة^(٢).

قولهم: فلان شيخ

نقل ابن سيد الناس^(٣) كلام ابن القطان في أبي حية وهو قوله: وأبو حية الوادعي قال فيه أحمد بن حنبل: شيخ، ومعنى ذلك عندهم أنه ليس من أهل العلم، وإنما

(١) (٧٢/١).

(٢) وقال الحافظ عبد الحق الإشبيلي في كتاب «التهجد» (ق ١/٦٥) في قول البخاري في أبي ظلال: مقارب الحديث: «يريد أن حديثه يقرب من حديث الثقات، أي لا بأس به»، انظر «إرواء الغليل» (١٠/٢) للعلامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ.

(٣) (٤١٠/١).

وقعت له رواية لحديث أو أحاديث فأخذت عنه.

وهم يقولون: لا تقبل رواية الشيوخ في الأحكام.

وعن عبد الحميد بن محمود قال: صلينا خلف أمير من الأمراء فاضطرنا الناس فصلينا بين ساريتين، فلما صلينا قال أنس بن مالك: كنا نتقي هذا على عهد رسول الله ﷺ.

قال ابن سيد الناس^(١):

وقد ضعف أبو محمد عبد الحق هذا الحديث بعبد الحميد بن محمود هذا، وقال: ليس هو ممن يحتج بحديثه.

فقال أبو الحسن ابن القطان ردًا عليه: ولا أدري من أنبأه بهذا ولم أر أحدًا ممن صنف الضعفاء ذكره فيهم، ونهاية ما يؤخذ فيه مما يوهم ضعفًا قول أبي حاتم الرازي وقد سئل عنه: هو شيخ، وهذا ليس بتضعيف وإنما هو إخبار بأنه ليس من أعلام أهل العلم وإنما هو شيخ وقعت له روايات أخذت عنه^(٢).

(١) (٢٢٠/٤).

(٢) قال العلامة الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١/٩٤٠): «وكذلك قول أبي حاتم فقد نقل هو نفسه (٢٢) عنه أنه قال: «وإذا قيل (شيخ) فهو بالمنزلة الثالثة، يكتب حديثه ويُنظر فيه إلا أنه دون الثانية»، ... فهذا القول من أبي حاتم أقرب إلى التعديل منه إلى =

قول ابن معين: ليس به بأس

قال ابن سید الناس^(١):

وعُرف عن يحيى بن معين أن قوله: «ليس به بأس»
يعني به: الثقة.

الفرق بين قولهم: منكر الحديث، وأحاديثه منكورة

قال الدارقطني: ثنا أبو محمد بن صاعد: ثنا الربيع بن
سليمان: ثنا أسد بن موسى: ثنا حماد بن سلمة عن محمد بن
زياد عن زبيد بن الصلت قال سمعت عمر يقول: إذا توضأ
أحدكم ولبس خفيه فليمسح عليهما وليصل فيهما ولا
يخلعهما إن شاء إلا من جنابة.

وقال: وثنا حماد بن سلمة عن عبد الله بن أبي بكر
وثابت عن أنس عن النبي ﷺ مثله.

= التجريح، ولذلك قال الحافظ الذهبي في مقدمة «المغني»: «لم أذكر
فيه من قيل فيه (محله الصدق)، ولا من قيل فيه (يكتب حديثه)،
ولا (لا بأس به)، ولا من قيل فيه (شيخ) أو (صالح الحديث)؛
فإن هذا باب تعديل».

قال ابن طاهر: ما علمت أحدًا جاء به إلا أسد بن

موسى .

قال ابن سيد الناس^(١):

واعترض ابن حزم على حديث أنس هذا بأن قال:
وأسد منكر الحديث ولم يرو هذا أحد من ثقات أصحاب
حماد بن سلمة .

وكذلك قال في الأثر قبله عن عمر، وهذا مما انفرد به
أسد بن موسى عن حماد، وأسد منكر الحديث لا يحتج به،
انتهى .

أسد بن موسى ذكر أبو العرب قال: قال أبو الحسن
- يعني الكوفي - : أسد بن موسى ثقة وذكر أيضًا توثيقه عن
البزار ولم يعلم أحدًا تكلم فيه .

وقد قال فيه ابن يونس: كان رجلًا صالحًا وكان ثقة
فيما روى، وحدث بأحاديث منكرة، وأحسب الآفة من
غيره .

فإن كان أبو محمد وقف على كلام ابن يونس واستند
في قوله: منكر الحديث إلى قول ابن يونس: حدث بأحاديث

منكرة، فإن البون فيهما بعيد جدًا، فمقتضى منكر الحديث أن حديثه لا يصلح للاحتجاج به لغلبة النكارة عليه، ولا يعطي قوله حدث أحاديث منكرة ولا عنده مناكير ذلك، ولا قريب منه^(١).

عذر الإمام البخاري في عدم إخراج حديث سِماك بن حرب

🕌 قال ابن سيد الناس^(٢):

فينبغي أن نُعرّف بحاله ليتبين عذر البخاري في عدم إخراج حديثه، فنقول:

هو سِماك بن حرب بن أوس بن خالد بن نزار بن معاوية بن حارثة بن عامر بن هذيل بن ثعلبة الذهلي البكري، وقيل: الهذلي، أبو المغيرة، كذا قال الحافظ عبد الغني في «كمال».

(١) وقال العلامة الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢/٢٨): «فلا يخفى على طالب العلم أن قوله: فيه مناكير، ليس بمعنى: منكر الحديث، فإن الأول معناه أنه يقع أحيانًا في حديثه مناكير، والآخر معناه أنه كثير المناكير، فهذا لا يحتج به بخلاف الأول فهو حجة عند عدم المخالفة».

وقوله: «قيل: الهذلي»، ليس بشيء، وقد خالفه ابن الكلبي في هذا النسب، والنفس إلى ما قال ابن الكلبي أميل، قال: «سماك بن حرب بن علقمة بن هند بن قيس بن عمر بن سدوس بن شيان بن ذهل بن ثعلبة».

أخو محمد وإبراهيم ابني حرب، سمع جابر بن سَمُرة، والنعمان بن بشير، وأنس بن مالك وغيرهم.

وقال: «أدركت ثمانين من أصحاب النبي ﷺ وكان قد ذهب بصري، فدعوت الله عزّ وجلّ فردّ عليّ بصري».

وروى عنه حماد بن سلمة أنه سمعه يقول: «ذهب بصري فرأيت إبراهيم خليل الرحمن ﷺ في المنام، فمسح يده على عيني، فقال: ائت الفُرات، فاغتمس فيه، وافتح عينيك في الماء، ففعلت فردّ الله عليّ بصري».

روى عنه إسماعيل بن أبي خالد، والأعمش، ومالك بن مغول، والثوري، وشعبة، وزائدة، وزهير، في خلق كثير.

وقال البخاري: عن عليّ: له نحو مائتي حديث.

وقد اختلف في حاله، فقال أحمد: «سماك أصلح حديثاً من عبد الملك بن عُمير»، وقال أبو حاتم: «صدوق»، وقال أبو بكر بن عيَّاش: «سمعت أبا إسحاق السبيعي يقول: عليكم بعبد الله بن عمير وسماك»، وثقه يحيى بن معين،

وقيل له: ما الذي عيب عليه؟ قال: أسند أحاديث لم يُسندها غيره.

وقال محمد بن الرضا بن يوسف بن إبراهيم: «في حديثه لين»، وقال أحمد مرّة: «مضطرب الحديث»، وقال ابن حبان وقد ذكره في كتاب «الثقات»: «كان يخطئ كثيراً».

وقال أحمد بن محمد بن عبد الله الجليلي: «هو تابعي جائز الحديث، إلا أنه كان يخطئ في حديث عكرمة، وربما وصل الشيء عن ابن عباس، وكان الثوري يُضعفه بعض الضعف، وكان جائز الحديث، لم يترك حديثه أحد، ولم يُرغب عنه، وكان عالمًا بالشعر وأيام الناس، وكان فصيحًا».

وقال النسائي: «إذا انفرد بأصل لم يكن له حجة، لأنه كان يُلقن فيتلقن، وربما قيل له: عن ابن عباس».

وقال العقيلي: «أنبا عبد الله بن أحمد قال: حدثني أبي قال: ثنا الحجاج قال: قال شعبة: كانوا يقولون لسماك: عكرمة عن ابن عباس، فيقول: نعم، قال شعبة: فكنت لا أفعل ذلك به».

وذكره أبو الحسن بن القطان فقال: هذا أكثر ما عيب به سماك، وهو قبول التلقين، وإنه لعيبٌ تسقط الثقة بمن يتصف به، وقد كانوا يفعلون ذلك بالمحدث تجربة لحفظه

وضبطه وصدقه، فربما لقنوه الخطأ كما فعلوا بالبخاري حين قدم بغداد، وبالعقيلي أيضاً، فالحافظ الفطن يفطن لما رُمي به من ذلك.

قال حماد بن زيد: «لقنت سلمة بن علقمة حديثاً فحدّثني به، ثم رجع عنه، وقال: «إذا سرّك أن يكذب صاحبك فلقنه».

وأخبار الناس في التلقين كثيرة، فنقول:

من يفطن لما يُرمى به من ذلك ويرجع إلى الصواب فهذا في رتبة الثقة، بل في رتبة الحفظ والإتقان، ومن لا يفطن ففي رتبة الترك، لا سيما إن كثر ذلك منه.

ومن جهلت حاله هل هو ممن يفطن أم لا؟ كما ذكر عن سماك، فهذا المستور، موقوف على تبين حاله، فهذا مقتضى توقف البخاري عن سماك، والله أعلم.

عذر الإمام البخاري في عدم إخراج حديث سهيل بن أبي صالح

🕋 قال ابن سيد الناس^(١):

سهيل بن أبي صالح لم يخرج له البخاري إلا

استشهادًا، وقد أثنى الناس عليه، قال أبو طالب: سألت أحمد بن حنبل عن سهيل بن أبي صالح، قال: قال يحيى بن سعيد: محمد أحب إلينا وما صنع شيئًا، سهيل أثبت عندهم، وقال أحمد: ما أصلح حديثه، وقال يحيى بن معين: سهيل والعلاء قريب من السواء وليس حديثهما بحجة.

وقال أبو داود: يكتب حديثه وهو أحب إلي من عمرو بن أبي عمرو وأحب إلي من العلاء عن أبيه.

قال أبو زرعة: سهيل أشبه من العلاء وأبوه أشهر قليلًا.

وقال أحمد بن محمد بن حنبل: سهيل بن أبي صالح ثقة وأخوه عباد ثقة.

وقال أبو أحمد بن محمد بن عيسى: ولسهيل نسخ، روى عنه الأئمة وحدث عن أبيه وعن جماعة عن أبيه، وهذا يدل على ثقة الرجل كونه مئزر ما سمع من أبيه وما سمع من غير أبيه عنه، وهو عندي ثبت لا بأس به مقبول الأخبار، وذكر الترمذي عن سفيان بن عيينة قال: كنا نعد سهيل بن أبي صالح ثبًا في الحديث، وذكره العقيلي وحكى عن ابن المديني: سئل يحيى عن سهيل ومحمد بن عمرو، فقال: محمد أعلى منه وقد تقدم هذا عن أحمد.

وقال ابن معين: صويلح وفيه لين.

وسئل أحمد عن سهيل بن أبي صالح، فقال: صالح.

وقال يتيب: ليس بالقوي في الحديث وليس بحجة، وقال مرة: ثقة.

وقال أبو عبد الرحمن السلمي: سألته يعني أبا الحسن الدارقطني: لم ترك محمد بن إسماعيل البخاري حديث سهيل بن أبي صالح في الصحيح؟ فقال: لا أعرف له فيه عذراً، فقد كان أبو عبد الرحمن النسائي إذا مرّ بحديث سهيل قال: سهيل والله خير من أبي اليمان، ويحيى بن بكير وغيرهما، وكتاب البخاري من هؤلاء ملآن.

قال: قال النسائي: ترك البخاري إخراج حديث سهيل في كتابه وأخرج عن ابن بكير وأبي اليمان وفليح بن سليمان لا أعرف له وجهاً، ولا أعرف له فيه عذراً.

وقال بعض الحفاظ: روى عنه مالك، ومالك هو المرجوع إليه في مشايخ المدينة.

وقال محمد بن يتيب بن الحذاء في كتابه في «التعريف بمن ذكر في الموطأ»: سهيل بن أبي صالح، واسم أبي صالح ذكوان مدني مولى جويرية، سمع ابن المسيب وعطاء بن يزيد وأباه وعبد الله بن دينار.

سمع منه مالك والثوري وشعبة، توفي في أول خلافة أبي جعفر وكانت ولايته في ذي الحجة سنة ست وثلاثين إلى ذي الحجة سنة ثمان وخمسين.

قال ابن مهين: أبو صالح السمان له بنون ثلاثة: سهيل، وعباد، وصالح، كلهم ثقة.

وقال ابن السكيت: ثقة كثير الحديث، روى عنه أهل المدينة وأهل العراق قال: وقد أخرج لهم ثلاثهم مسلم، وقال النسائي: سهيل ثقة ورأى سهيل أنس بن مالك، وقال علي بن المديني: مات لسهيل أخ فوجد عليه فنسي كثيرًا من الحديث.

قال: ولعل هذا عذر البخاري في ترك إخراج حديثه لا سيما وهذا الخبر عن علي بن المديني من روايته مذكور في «تاريخه الكبير».

وذكر له ابن القطان حديثًا فقال: وهذا مما أنكر على سهيل وعد مما ساء فيه حفظه وظهر أثر تغيره عليه وكان قد تغير.

قلت: وفيما ذكرناه آنفًا في توثيق سهيل رواية مالك عنه وأنه المرجوع إليه في مشايخ المدينة، وهذا لا يرد على البخاري، لأن مالكًا من أهل المدينة، وسهيل ليس من قدماء

شيوخه وقد تبين أنه تغير حفظه بأخرة، فيكون مالك سمع منه قبل التغير، وكثيراً ما يعرض في المتغيرين والمختلطين مثل هذا فيفرق هناك بين الراوي عنه قبل الاختلاط فيقبل أو بعده فيرد، أو الجهالة بحالة الراوي متى كان سماعه فينبغي أن يتوقف عنه كما تقرر في الملحق والمستور^(١).

الكلام في عكرمة مولى ابن عباس والدفاع عنه

❦ قال ابن سيد الناس^(٢):

ذكر من تكلم في عكرمة بقدر فيه وطعن عليه:

قال ابن اللبائي: قال أبو عبد الله البرقي: يقال: إنما روى مالك عن ثور بن زيد عن ابن عباس، إنما هو عن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس، وإنما ترك مالك عكرمة مولى ابن عباس لم يذكره لأنه كان لا يرضاه، وذكر كلاماً ثم قال: والصحيح عن مالك أنه كان لا يرضى عكرمة.

وذكر أبو العرب القيرواني حدثني محمد بن عبيد: ثنا

(١) (١/٥٢ - ٥٤).

(٢) (٢/٧٦ - ٩١).

عبد الله بن أحمد بن حنبل: نا أبي: ثنا إسحاق بن عيسى بن الطباع قال: سألت مالكا قلت: أبلغك أن ابن عمر قال لنافع: لا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس، قال: لا، ولكن بلغني أن سعيد بن المسيب قال ذلك لبرد مولاه.

وذكره عن أحمد بن محمد بن يعقوب بن إبراهيم عن أبيه عن سعيد أنه قال لمولاه برد: لا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس.

وذكره أبو الفرج ابن الجوزي فقال: قال ابن عمر لنافع: لا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس، وكذلك قال سعيد بن المسيب لمولاه برد، وقد كذبه مجاهد وابن سيرين ويحيى بن سعيد ومالك بن أنس.

وقال ابن أبي شيبة: كان غير ثقة.

قلت: وفيما حكيناه عن ابن سعد به: أثنى عليه وقال: وليس يحتج به، وقال عبد الله بن الحارث: دخلت على علي بن عبد الله بن عباس، فإذا عكرمة في وثاق عند باب الحش، فقلت: ألا تتقي الله؟ فقال: إن هذا الخبيث يكذب على أبي.

وروى هذا أيضًا عن يزيد بن أبي زياد، وقال عثمان بن مرة قلت: للقاسم - هو ابن محمد بن أبي بكر - إن عكرمة

مولى ابن عباس حدثنا ... قال: يا ابن أخي إن عكرمة كان كذاباً.

وقال فطر بن خليفة: قلت لعطاء: إن عكرمة يقول: إن ابن عباس يقول: سبق الكتاب الخفين، فقال: كذب.

سمعت ابن عباس يقول: لا بأس بمسح الخفين وإن دخلت الغائط.

وقال أيوب: كنا نأتي عكرمة فيحلف بالله لا يحدثنا فما يكون قط بالجمع منه في الحديث عند ذلك، قال له رجل: ألم تحلف بالله، قال: ما يدريكم كفارة يميني.

وقال يزيد بن هارون: قدم عكرمة البصرة فأتاه أيوب وسليمان التيمي ويونس بن عبيد، فبينما هو يحدثهم إذ سمع صوت غناء، فقال عكرمة: اسكتوا أفسمع؟ ثم قال: قاتله الله فقد أجاد، قال: ما أجود ما غنّى.

فأما سليمان ويونس فلم يعودوا إليه، وعاد أيوب، قال يزيد: وقد أحسن أيوب.

قال ابن عمير: ما تركوا أيوب حتى استخرجوا منه ما لم يكن يزيد يعني الحديث عن عكرمة.

وقيل لداود بن أبي هند: تروي عن عكرمة؟ فقال: هذا عمل أيوب.

وقال أئمة: كان مضطرب الحديث يختلف عليه، وما أدري.

ذكر الانتصار لعكرمة، والاعتذار عن ما رمي به:

أما ما ذكرناه عن ابن الحذاء من ترك مالك ذكر عكرمة، فإن مالكاً روى في «الموطأ» عن ثور بن زيد الديلي عن عبد الله بن عباس: أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان فقال: «لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه» الحديث.

من غير ذكر لعكرمة عن ابن عباس، وقد رواه روح بن عبادة عن مالك عن ثور عن عكرمة كذلك.

ولا ينبغي أن يحمل سقوطه من الإسناد الذي سقط منه على الوجه الذي ذكره ابن الحذاء لمعنيين:

أحدهما: أنه لا ينبغي أن يترك ذكر الواسطة في الإسناد إلا مع الثقة به، وتيقن براءته من مفسدات الرواية، ولا ينبغي أن يترك مع الستر والجهالة بحاله، فكيف يترك ذكره من لا يرضاه، بل يجب إبرازه بالذكر والتنبيه على ضعفه مع العلم بضعفه أو السكوت عنه مع عدم العلم بحاله ليترك باب النظر في حاله مفتوحاً، ويبرأ من عهده بذكره من لم يعرف حاله.

الثاني: أنه لو كانت العلة في الإمساك عن ذكره ذلك

لا طرد من عمل مالك، ولم يذكره في موضع آخر، لكنه قد ذكره في غير هذا الموضع، فعلمنا أن ما أشار إليه ليس بعة للإمساك عن ذكره، روى مالك عن ثور بن زيد الديلي عن عكرمة مولى ابن عباس، وقال: أظنه عن ابن عباس أنه قال: الذي يصيب أهله قبل أن يفيض يعتمر ويهدي، فهذه رواية لمالك في «الموطأ» مصرح فيها بذكر عكرمة عمل بها مالك، وذهب إليها، واختارها على روايته عن أبي الزبير المكي عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس: إنه سئل عن رجل وقع على امرأته قبل أن يفيض، فأمره أن ينحر بدنة، وعطاء من أعلم التابعين بالمناسك، ذكر بعضه أبو عمر.

عكرمة مولى ابن عباس من جلة العلماء لا يقدر فيه كلام من تكلم فيه لأنه لا حجة مع أحد تكلم فيه، وقد يحتمل أن يكون مالك جبن عن الرواية عنه لأنه بلغه أن سعيد بن المسيب كان يرميه بالكذب، ويحتمل أن يكون لما نسب إليه من رأي الخوارج، وكل ذلك باطل عليه إن شاء الله.

وقد قال الشافعي - في بعض كتبه -: ونحن نتقي حديث عكرمة.

وقد روى الشافعي عن إبراهيم بن أبي يحيى والقاسم العمري وإسحاق بن أبي فروة وهم ضعفاء متروكون، وهؤلاء

كانوا أولى أن يتقى حديثهم، ولكنه لم يحتج بهم في حكم، وكل أحد من خلق الله يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ.

وقيل لابن أبي أويس: لِمَ لم يكتب مالك حديث عكرمة مولى ابن عباس؟

قال: لأنه كان يرى رأي الإباضية.

قلت: العمل عند أهل العلم على قبول رواية من كان من أهل البدع والأهواء إلا ما استثنى من ذلك، وليس هذا منه، إلا أن يكون من رمي بتلك البدعة داعية إلى رأيه، ولم ينقل وضرب عليها ذلك عن عكرمة.

وأما قول سعيد بن المسيب فيه، فقد ذكر العلة الموجبة لذلك أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي في كتاب الانتفاع بجلود الميتة، وسنذكرها.

وقال أبو حمزة: وتكلم فيه ابن سيرين ولا خلاف أعلمه بين نقاد أهل العلم أنه أعلم بكتاب الله من ابن سيرين، وقد يظن الإنسان ظنًا يغضب له، ولا يملك نفسه، وذكر الحلواني عن زيد بن الحباب قال: سمعت الثوري يقول: خذوا تفسير القرآن عن أربعة: عن عكرمة وسعيد بن جبير ومجاهد والضحاك، فبدأ بعكرمة.

وقال جرير: عن مغيرة بن إبراهيم قيل لسعيد بن جبير: تعلم أحدًا أعلم منك؟ قال: نعم، عكرمة.

فلما قتل سعيد بن جبير قال إبراهيم: ما خلف بعده مثله.

وقال ابن علية عن أيوب: ثبت عن سعيد بن جبير أنه قال: لو كفّ عنهم عكرمة من حديثه لشدّت إليه المطايا.

قال مسلم بن نضر: وثنا إسحاق بن راهويه قال: ثنا يحيى بن زكريس عن أبي سنان عن حبيب بن أبي ثابت قال: اجتمع عندي خمسة لا يجتمع عندي مثلهم أبدًا: عطاء وطاوس ومجاهد وسعيد بن جبير وعكرمة، فتذاكروا التفسير فأقبل مجاهد وسعيد بن جبير على عكرمة يسألانه عن التفسير وهو يجيبهما.

قال: وثنا محمد بن عبيد قال: ثنا حماد بن زيد عن أيوب قال: اجتمع عكرمة وسعيد بن جبير وطاوس، وعدة من أصحاب ابن عباس فكان عكرمة صاحب الحديث.

وعن أيوب قال: قال عكرمة: رأيت هؤلاء الذين يكذبوني من خلفي، أفلا يكذبوني في وجهي؟

وقال حماد بن زيد: قال رجل لأيوب: أكان عكرمة يتّهم؟ فسكت عنه ثم قال: أما أنا فلم أكن اتّهمه.

قال الحلواني: ثنا مسلم بن إبراهيم قال: ثنا سلام بن

مسكين قال: سمعت قتادة يقول: كان الحسن من أعلم الناس بالحلال والحرام، وكان عطاء من أعلم الناس بالمناسك، وكان عكرمة من أعلم الناس بالتفسير.

وقال: ثنا إسماعيل بن عبد الكريم قال: ثنا عبد الصمد بن معقل: إن عكرمة قدم على طاوس اليمنى فحمله طاوس على نجييه وأعطاه ثمانين دينارًا، فقبل لطاوس في ذلك، فقال: ألا أشتري علم ابن عباس لعبد الله بن طاوس بنجيب وثمانين دينارًا؟

وذكر ابن عباس عن يحيى بن معين: ثنا محمد بن فضيل قال: حدثنا عثمان بن حكيم قال: جاء عكرمة إلى أبي أمامة بن سهل وأنا جالس فقال: يا أبا أمامة، أسمعت ابن عباس يقول: ما حدثكم به عكرمة صدقوه، فإنه لم يكذب عليّ، قال: نعم.

وذكر أبو عمر قال: قال أبو العرب: سمعت قدامة بن محمد يقول: كان خلفاء بني أمية يرسلوني إلى المغرب يطلبون جلود الخرفان التي لم تولد بعد العسيلة قال: فربما ذبحت المائة شاة، فلا يوجد في بطونها إلا واحد عسلي كانوا يتخذون منها الفراء، فكان عكرمة يستعظم ذلك ويقول: هذا كفر، هذا شرك، فأخذ ذلك عنه الصفريه والإباضية، فكفروا الناس بالذنوب.

قال أبو حمزة: لهذا كان سحنون يقول: يزعمون أن عكرمة مولى ابن عباس أضل المغرب.

قلت: أما ما ذكرناه من قول ابن عمر لنافع: لا تكذب عليّ كما كذب عكرمة على ابن عباس، وقول سعيد لبرد، فسيأتي عن ابن جرير الجواب عنه.

وأما ابن أبي ذئب فقد نقلنا عنه أيضًا توثيقه، وأما ما ذكرناه عن داود بن أبي هند أنه سئل: هل رويت عنه؟ فقال: هذا عمل أيوب، فقد عدّه ابن أبي حاتم فيمن يروي عنه من أهل البصرة.

وأما الرواية عن علي بن عبد الله بن عباس، فلا أدري طريقها^(١)، ثم يقول: لعل عكرمة علم من علم ابن عباس ما لم يعلم ابنه، فكذّبه حين أتاه بما لم يعلم.

وأما ما ذكره عطاء عن ابن عباس في المسح على الخفين، فما المانع من أن يكون ابن عباس أفتى فيه بما رواه

(١) قال ابن حبان في كتابه الثقات (٢٣٠/٥): «ولا يجب على من شَمَّ رائحة العلم أن يعرج على قول يزيد بن أبي زياد حيث يقول: دخلت على علي بن عبد الله بن عباس وعكرمة مقيد على باب الحش، قلت: من هذا؟ قال: إن هذا يكذب على أبي. ومن أمحل المحال أن نجرح العدل بكلام المجروح لأن يزيد بن أبي زياد ليس ممن يحتج بنقل حديثه».

عكرمة أيضًا، وكم من مسألة اختلف فيها عن ابن عباس وغيره، وكذا حلفه لا يحدثهم لعله عنده من لغو اليمين، أو يكفر إذا رأى الحديث خيرًا، وما ذكر من سماعه الغنى مشهور من عمل أهل المدينة، وقول أحمد: فيه اضطراب، لا أدري، قد نقلنا عنه توثيقه جزمًا، والأخذ بجزمه أولى من الأخذ بما تردد فيه.

قال أبو حمزة: وكان نزل القيروان ومكث فيها برهة، وذكر ابن أبي مريم عن ابن لهيعة عن أبي الأسود قال: أنا مدحت المغرب لعكرمة مولى ابن عباس، ذكرت له حال أهلها فخرج إلى المغرب.

وقال أبو عبد الله المروزي: قد أجمع عامة أهل العلم على الاحتجاج بحديث عكرمة، واتفق على ذلك رؤساء أهل العلم بالحديث منهم: أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو ثور ويحيى بن معين، ولقد سألت إسحاق بن راهويه عن الاحتجاج بحديثه فقال: عكرمة عندنا إمام الدنيا، وتعجب من سؤالي إياه.

قال: وأخبرني غير واحد أنهم شهدوا يحيى بن معين وسأله بعض الناس عن الاحتجاج بحديث عكرمة فأظهر التعجب.

قال المروزي: وعكرمة ثبتت عدالته بصحبة ابن عباس وملازمته إياه، وبأن غير واحد من أهل العلم رووا عنه وعدّله وما زال أهل العلم بعدهم يروون عنه.

قال: وممن روى عنه من جلة التابعين محمد بن سيرين - وذكر جمعًا - قال أبو عبد الله المروزي: وكل رجل ثبتت عدالته برواية أهل العلم عنه وحملهم حديثه فلن يقبل فيه تجريح أحد جرحه حتى يثبت به جرح حتى يتبين ما قاله.

وقال أبو بكر أحمد بن عمرو البزار: روى عن عكرمة مائة وثلاثون أو قريب من مائة وثلاثين رجلاً من وجوه البلدان بين مكّي ومدني وكوفي وبصري ومن سائر البلدان كلهم روى عنه ورضي به.

قال أبو حمزة: وجماعة الفقهاء وأئمة الحديث الذي لهم نصيب بالفقه والنظر هذا قولهم إنه لا يقبل من ابن معين ولا من غيره فيمن اشتهر بالعلم وعرف به وصحت عدالته وفهمه إلا أن يتبين الوجه الذي يجرحه به على حسب ما يجوز من تجريح العدل المبرز للشهادة، وهذا الذي لا يصح أن يعتقد غيره ولا يحل أن يلتفت إلى ما خالفه.

وقال ابن الجوزي - في ترجمة عكرمة هذا - : وقد أخرج عنه البخاري ومسلم في الصحيحين.

وهذا يوهم الاحتجاج به عندهما، وليس كذلك، أما البخاري فأكثر عنه في صحيحه وقد ذكرنا ثناء عليه.

وأما مسلم فإنما أخرج له حديثًا واحدًا في كتاب الحج مقرونا بغيره.

وقال أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منبه الأصبهاني: وأما حال عكرمة مولى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الثقة، فقد عدّله أئمة من نبلاء التابعين ومن بعدهم، وحدثوا عنه واحتجوا بمفاريده في الصفات والسنن والأحكام، وروى عنه زهاء ثلاثمائة رجل من أئمة البلدان، فمنهم زيادة على سبعين رجلاً من خيار التابعين ورفعائهم، وهذه منزلة لا تكاد توجد منهم لكبير أحد من التابعين إلا لعكرمة مولى ابن عباس رحمة الله عليه، على أنّ من جرحه من الأئمة لم يمسكوا عن الرواية عنه، ولم يستغنوا عن حديثه مثل يحيى بن سعيد الأنصاري، ومالك بن أنس وأمثالهما رحمة الله عليهم، وكان يتلقى حديثه بالقبول ويحتج به قرناً بعد قرن، وإماماً بعد إمام إلى وقت الأئمة الأربعة الذين أخرجوا الصحيح وميزوا ثابت الحديث من سقيمه وخطأه من صوابه، وجرحوا رواته أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي رحمة الله عليهم أجمعين.

فأجمعوا على إخراج حديثه واحتجوا به على أن مسلم بن الحجاج كان أسوأهم رأياً فيه، فأخرج عنه ما يقرنه في كتابه الصحيح عنه، وعدله بعد ما جرحه.

وقال الحافظ أبو أحمد النيسابوري: احتج بحديثه عامة الأئمة القدماء لكن بعض المتأخرين أخرج حديثه من حيز الصحاح احتجاجاً بما نذكره، وذكر قصة نافع مع ابن عمر.

قلت: لعل الحاكم أبا أحمد يريد مسلم بن الحجاج.

قال ملام بن نصر المروزي فيما حكاه عنه أبو عمر بن عبد البر: ثنا محمد بن يحيى: ثنا عبد الرزاق: ثنا معمر عن أيوب قال: سألت رجل سعيدي بن المسيب عن رجل نذر نذراً لا ينبغي له من المعاصي فأمره أن يفي بنذره، قال: فسأل الرجل عكرمة، فأمره أن يكفر عن يمينه ولا يوفي بنذره، فرجع الرجل إلى سعيد بن المسيب فأخبره بقول عكرمة، فقال ابن المسيب: لينتهين عكرمة أو ليوجعن الأمراء ظهوره، فرجع الرجل إلى عكرمة فأخبره، فقال عكرمة: أما إذ بلغتني فبلغه أما هو فقد ضربت الأمراء ظهوره وأوقفوه في تبان من شعر، وتسله عن نذك أ طاعة هو لله أم معصية؟ فإن قال هو طاعة فقد كذب على الله، وإن قال هو معصية فقد أمرك بمعصية الله.

قال المروزي: فلذا كان بين سعيد بن المسيب وبين عكرمة ما كان حتى قال فيه ما حكى عنه أنه قاله لغلامه: لا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس.

وقال أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: والصواب من القول عندنا في عكرمة وفي غيره ممن شهر في المسلمين بالستر والصلاح أنه جائز الشهادة مستحق الوصف بالعدالة من أهل الإسلام، ولا يدفع ذو علم كعكرمة ومعرفة بمولاه عبد الله بن عباس أن عكرمة كان وهو رجل يجتمع لمولاه عبد الله بن عباس مملوكًا بل كان من خواص مماليكه، وأنه لم يزل في ملكه حتى مضى لسبيله رحمته الله، مع علمه به وبموضعه من العلم بالقرآن وتأويله وشرائع الإسلام وأحكامه، وأنه لم يحدث له إخراجًا عن ملكه بيع ولا هبة بل ذكر عنه أنه كان ربما استثبته في الشيء يستصوب فيه قوله، ولو كان ابن عباس اطلع منه على أمر في طول مكثه في ملكه مذموم أو مذهب في الدين مكروه لكان حريًا أن يكون قد أخرجه عن ملكه أو عاقبه بما يكون له عن ذلك من مذهبه أو فعله رادعًا أو يتقدم إلى أصحابه بالحدز منه ومن روايته وأعلمهم من حالته التي اطلع منه عليها ما يوجب لهم الحدز منه والأخذ عنه، وفي تقرير جلة أصحاب عكرمة إياه ووصفهم له بالتقدم في العلم وأمرهم

الناس بالأخذ عنه كجابر بن زيد أبي الشعثاء، ومنزلته من الإسلام منزلته وموضعه من الحلال والحرام موضعه وتقدمه في الفضل الذي يقول وقد سئل عنه: هو البحر فاسألوه، وكسعيد بن جبير ومكانه من العلم بالحلال والحرام ومعرفته بالشرائع وتأويل القرآن ومحله من الإسلام يقول وقد سئل: هل بقي أحد أعلم منك؟ فيقول: نعم، عكرمة، وكطاوس بن كيسان في فضله وورعه وزهده وعبادته وعلمه، وقد صحب عبد الله بن عباس رحمة الله عليهما يرى استعطافه بالهدية إليه ليفيد ابنه من علمه، وليمكنه من الاقتباس منه، وكأيوب بن أبي تميمة السختياني في فضله وورعه وإمامته على الدين وأهله يشهد له بالثقة على ما روى وحدث، وينكر تهمة من يتهمه على من يتهمه، وكشهر بن حوشب وأمره من يسأله عنه بالأخذ عنه في غيرهم ممن يصعب إحصاؤهم من أهل العلم ممن يقرظه ويمدحه في دينه وعلمه بالشهادة، بعضهم تثبت للإنسان العدالة ويستحسن في المسلمين جواز الشهادة، ومن تثبت له فيهم العدالة وجازت له فيهم الشهادة لم يخرج منها ولم يسقط عدالته بالتهمة والظنة، وبأن فلانًا قال لمملوكه لا تكذب علي كما كذب فلان على فلان، وما أشبه ذلك من القول الذي له وجوه وتصاريح ومعان غير الذين توجهه

أهل الغباوة ومن لا علم له بتصاريف كلام العرب،
والعجب كل العجب ممن علم حال عكرمة ومكانه من
عبد الله بن عباس وطول مكثه معه، وبين ظهراني أصحاب
رسول الله ﷺ ثم من بعد ذلك بين خيار التابعين والخالفين
وهم له مقرظون وعليه مثنون وله في العلم والدين مقدمون
وله بالصدق شاهدون، ثم يجيء بعد مضيه بسبيله بدهر
وزمان توابع ويجادلون فيه من يشهد له بما شهد له به ممن
ذكرنا من خيار السلف وأئمة أهل الخلف من مضيه على
ستره وصلاحه وحاله من العدالة، وجواز الشهادة في
المسلمين بأن كما ذكرنا من حاله عمن ذكرنا عنه، لا
حقيقة له ولا صحة بأن خبراً ورد عليه ولا صحة له عن
ابن عمر أنه قال لمملوكه: يا نافع لا تكذب عليّ كما
كذب عكرمة على ابن عباس، وقد بيناه على الاحتمال هذا
القول من ابن عمر من الوجوه ما قد ذكرنا بعضها، وهم
مع ذلك من استشهدهم على دفع عدالة عكرمة وجرحهم
شهادته وتوهينهم روايته بما ذكرنا من الرواية الواهية عن
ابن عمر عندهم، نافع عن ابن عمر في نقل ما روى من
خبر في الدين حجة، وفيما شهد به عدل ثقة مع صحة
الخبر عن أن مولاه سالم انه قال: إذ خبر عنه أنه يروي
عن أبيه عبد الله بن عمر من استجاز إتيان النساء في أدبارهن

كذب، وذلك صريح التكذيب منه لنافع، فلم يروا ذلك من قول سالم لنافع جرحًا ولا عليه في روايته طعنًا ورأوا أن قول ابن عمر لنافع: لا تكذب علي كذب عكرمة على ابن عباس، له جرح وفي روايته طعن يسقط شهادته.

قال أبو جعفر: ولم يعارض ما يلي ما ذكرنا في عكرمة بما قيل في نافع طعنًا منا على نافع، بل أمرهما عندنا في أن ما نقلنا في الدين من خبر حجة لازم العمل به.

فمن كان بخبر الواحد العدل ذاتيًا ولكننا أردنا أن نريهم تناقض قولهم.

وقال أيضًا: وغير بعيد أن يكون الذي حكى عن ابن عمر في عكرمة نظير الذي حكى عن سعيد فيه.

وقال أيضًا: وأما ما نسب إليه عكرمة من مذهب الصفرية فلو كان كل من ادعى عليه مذهب من المذاهب الرديئة ونحله، لم يثبت عليه ما ادعى عليه من ذلك ونحله يجب علينا إسقاط عدالته وإبطال شهادته وترك الاحتجاج بروايته، ألزمنا ترك الاحتجاج برواية كل من نقل عنه أمر من محدثي الأمصار كلها لأنه لا أحد منهم إلا وقد نسبه ناسبون إلى ما يرغب له عنه قوم ويرتضيه له آخرون.

إعلال حديث أوس بن أبي أوس في المسح والجواب عنه

❦ قال ابن سيد الناس^(١):

وروى أبو داود^(٢) من طريق هشيم عن يعلى بن عطاء عن أبيه قال: حدثني أوس بن أبي أوس الثقفي: أنه رأى رسول الله ﷺ أتى كظامة قوم فتوضأ ومسح على نعليه وقدميه.

وأعله ابن القطان بأمرين وترك ثالثاً:

أما الأول: فالجهالة في عطاء والد يعلى، قال: وإنه ثقة ولم يرو عنه غيره، ولا ترتفع الجهالة براو واحد.

الثاني: أن من الرواة من يقول: عن أوس بن أوس بن أبي أوس عن أبيه عن النبي ﷺ، فزيادة (عن أبيه) عادت بنقض معناه، صار أوس من التابعين فيحتاج إلى النظر في حاله.

والثالث - الذي لم يذكره -: قال أحمد: لم يسمع

(١) (١/٢٩١ - ٢٩٢).

(٢) في سننه (١٦٠).

هشيم هذا من يعلى، مع ما عرف من تدليس هشيم، فلا بد من ضعف الوساطة بينهما.

والجواب عن ذلك:

أما الأول: فقد وثق عطاء هذا أبو حاتم ابن حبان.

وأما الثاني: فقد ذكر أبو عمر أوس بن أبي أوس هذا في الصحابة، قال: وله أحاديث منها في المسح على القدمين، وفي إسناده ضعف، وسمى أبو عمر أبا أوس حذيفة، عن خليفة بن خياط.

وهذا التعريف لا يرفع الإشكال لأنه لا ينفي أن يكون لأوس هذا ابن اسمه أوس أيضًا، هو راوي هذا الحديث، وإنما استفدنا منه ضعف الحديث عند أبي عمر.

وأما الثالث: فقد رواه سعيد بن منصور عن هشيم: أنبا يعلى بن عطاء، فأزال إشكال عنعنة هشيم، رواه عن سعيد دعلج وبشر بن موسى، خرجه ابن شاهين عن بشر والحازمي من طريق دعلج.

تصحیح حدیث ابن عمر فی بدء الأذان

عن ابن عمر قال: كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحننون الصلاة وليس ينادي بها أحد فتكلموا يومًا

في ذلك، فقال بعضهم: اتخذوا ناقوسًا مثل ناقوس النصارى، وقال بعضهم: اتخذوا قرنًا مثل قرن اليهود، قال: فقال عمر: ألا تبعثو رجلاً ينادي بالصلاة، قال: فقال رسول الله ﷺ: «يا بلال قم فناد بالصلاة».

قال أبو هيميلس: هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث ابن عمر.

🕌 قال ابن سيد الناس^(١):

قال القاضي أبو بكر بن العربي رَحِمَهُ اللهُ: وعجبًا لأبي عيسى يقول حديث ابن عمر صحيح، وفيه أن النبي ﷺ أمر بالأذان لقول عمر، وإنما أمر به لقول عبد الله بن زيد، انتهى.

وحديث ابن عمر هذا أخرجه البخاري ومسلم وأبو عوانة في صحيحه وغيرهم من أهل الصحة، وقال ابن منده في كلام له على هذا الحديث: هذا إسناد مجمع على صحته من حديث ابن جريج.

فأئ عجب في تصحيح الترمذي إياه بعد ذلك.

وقد أخرجه الحاكم فيما خرج على كتاب مسلم من

رواية محمد بن بكر عن ابن جريج، وهو عند مسلم من
رواية حجاج عن ابن جريج فكيف يستدرك عليه وهو عنده؟

حديثٌ ليس له أصل

❦ قال ابن سيد الناس^(١):

فقد اشتهر على ألسنة الفقهاء والمتكلمين أنه قال
عليه السلام: «حكمي على الواحد كحكمي على الجميع».
ولا أعلم له أصلاً.

الفوائد الفقهية

طهورية الماء المستعمل

عن ابن عباس قال: اغتسل بعض أزواج النبي ﷺ في جفنة فأراد رسول الله ﷺ أن يتوضأ منه فقالت: يا رسول الله إني كنت جنبًا، قال: «إن الماء لا يجنب».

🕌 قال ابن سيد الناس^(١):

وقوله: «إن الماء لا يجنب» أي لا ينتقل إليه حكم الجنابة، وفي بعض ألفاظه: «إن الماء لا ينجسه شيء» كذلك هو عند الإمام أحمد، والمراد منه أيضًا والله أعلم لا يمتنع التطهر به كامتناعه بما تنجس، وإلا فمعلوم أنه لم يتنجس بكونه طهور امرأة، وقد يؤخذ منه طهورية الماء المستعمل حيث لم يجعل بين الطهورية والنجاسة واسطة لاستعمال الماء من التطهر بالماء المستعمل عند من يقول بطهارته دون

طهوريته، لأنه لم يكن المراد حكم معرفة ذلك الماء في الطهارة والنجاسة، وإنما المراد جواز التطهر به أو عدمه، فضمن إخباره عليه السلام إياها لجواز الوضوء به أو الاغتسال، إذا لم ينجسه شيء؛ لأنه لا واسطة بين الطهارة والنجاسة في جواز التطهر به أو عدمه.

وذكر شيخنا الإمام أبو الفتح القشيري رحمه الله تعالى أنه يستفاد ذلك منه من وجوه:

أحدها: ما دلّ عليه الجواب من ردّ توهم المرأة لفساد الماء بالاستعمال.

وثانيها: قوله عليه السلام: «إن الماء لا يجنب» أي لا ينتقل إليه حكم الجنابة، وهو المنع ذكر ذلك تعليلاً لجواز الوضوء به.

وثالثها: أنها لما أخبرت أنها كانت جنباً أي عند الاغتسال منه، وأحوال الجنب عند الاغتسال مختلفة، تارة تكون بالانغماس وتارة تكون بالتناول، وبعد التناول تارة ينوي رفع الحدث وتارة ينوي الاغتراف بخصوصية، أعني مع قطع نية رفع الحدث عن اليد، وتارة لا ينوي واحداً منهما ويذهل، ثم حصل الجواب بما يقتضي إباحة الاستعمال فيقتضي عدم تأثير الاستعمال في الماء بناء على القاعدة

المشهورة في ترك الاستفصال مع قيام الاحتمال.

وقد يردّ على هذا ما يردّ على تلك القاعدة من جواز علم النبي ﷺ بتلك الواقعة وجوابه عنها على حسب علمه، إلا أنه ها هنا ضعيف لأنه حكم على عموم الماء بأنه لا يجنب، ولم يحكم على خصوص ما سئل عنه، وهذا أمر زائد. انتهى.

❦ وقال ابن سيد الناس^(١):

قلت: وفي الحديث الردّ على من قال بأن الماء المستعمل ليس بطهور، فلأن يكون فيه الرد على من قال بأنه ليس بطاهر من باب أولى.

وفيه جواز البناء على الظاهر والأصل لأن الأصل في الماء الطهارة واحتمال قيام المانع به ممكن لكن لم يسأل عنه عليه السلام حين إرادة استعماله، وبني على الأصل فيقتضي ذلك البناء على الأصل والظاهر.

وفيه ردّ على من قال من المالكية بأن الماء المستعمل غير طهور، ولم يعمله بانتقال مانع ولا يتأدى به بل عله بما يلحق الماء ويحله من الأوساخ والأدران.

والحديث يدل على بطلان هذا التعليل بعد الحمل على

كون الاغتسال في الجفنة لأن الاغتسال في الجفنة هنا موجود فلو منعت هذه العلة التطهير لامتنعت الطهارة، ولم تمتنع الطهارة، فلا يمنع التطهير، ذكر معناه شيخنا الإمام أبو الفتح القشيري.

وقال: ومن فسّد الماء بالاستعمال علل بوجهين: تأدي العبادة، وانتقال المنع، وقوله عليه السلام: «إن الماء لا يجنب» كالتصريح برد هذه العلة الثانية.

وفيه إذ الحمل على الاغتسال في الجفنة لا منها، أن التغير باليسير من الطاهرات لا يضر لأن الغالب أنه لا بد وأن يحصل في الماء تغير ما بسبب ما لابس البدن من الأدران والأوساخ من الاستدلال بوجود العلة على وجود المعلول لأن حكمه عليه السلام أن الماء لا يجنب، علة لجواز الطهارة به الذي هو مقصود، فذكر العلة ليدل بها على المعلول، وأما على رواية استعماله له ﷺ فيؤخذ منه العلة من المعلول لأن تطهره منه عليه السلام لازم لطهوريته فاستعماله له دليل على طهوريته دلالة المعلول على العلة، وقد روي الأمران معاً قوله: «إن الماء لا يجنب»، كما ذكرناه، وأنه عليه السلام اغتسل بفضل ميمونة رضي الله عنها^(١).

(١) قال ابن حزم في المحلى (مسألة ١٤١): «والوضوء بالماء المستعمل =

فضل طهور المرأة

عن الحكم بن عمرو الغفاري: أن النبي ﷺ نهى أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة، أو قال: بسورها.

❦ قال ابن سيد الناس^(١):

قال الإمام أبو سليمان الطاطبي رحمه الله: وكان وجه الجمع بين الحديثين^(٢) أن النهي إنما وقع عن التطهر بفضل ما تستعمله المرأة من الماء وهو ما سال وفضل عن أعضائها عند التطهر به دون الفضل الذي تسوره في الإناء.

= جائز، وكذلك الغسل به للجنابة، وسواء وجد ماء آخر غيره أو لم يوجد، وهو الماء الذي توضأ به بعينه لفريضة أو نافلة أو اغتسل به بعينه لجنابة أو غيرها وسواء كان المتوضئ رجلاً أو امرأة، برهان ذلك قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [النساء: ٤٣]، فعم تعالى كل ماء ولم يخصه، فلا يحل لأحد أن يترك الماء في وضوئه وغسله الواجب وهو يجده إلا ما منعه منه نص ثابت أو إجماع متيقن مقطوع بصحته.

(١) (٥٧/٢ - ٥٨).

(٢) يعني هذا الحديث، وحديث ميمونة: كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد من الجنابة.

وفيه حجة لمن رأى أن الماء المستعمل لا يجوز الوضوء به.

قلت: يعترض على هذا التأويل بفضل ظهور الرجل أيضًا، ولو كان النهي لتلك العلة لعممها، ولم يخص فضل المرأة من فضل الرجل، وللزم منه القول بطهارة الماء المستعمل فيما فضله الرجل، وهو لا يقول به، ويحتاج إلى الجواب عن الماء المستعمل في فضل الرجل.

قال: ومن الناس من جعل النهي في ذلك على الاستحباب دون الإيجاب.

قلت: وهذا أيضًا يقبل المنازعة.

وقالوا: وأحاديث الإباحة أصح وأثبت من أحاديث النهي، وهذا ظاهر.

الميتة تقع في البئر

قال ابن سيد الناس^(١):

وذكر ابن وهب عن ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله عن الماء الراكد

الذي لا يجري تموت فيه الدابة أي شرب منه ويغتسل ويغسل منه الثياب؟

فقالا: انظر بعينيك فإن رأيت ماء لا يندسه ما وقع فيه، فخرجوا أن لا يكون به بأس.

قال: وأخبرني يونس عن ابن شهاب قال: كل ماء فيه فضل عما يصيبه من الأذى حتى لا يغير ذلك طعمه ولا لونه ولا ريحه فهو طاهر يتوضأ به.

قال: وأخبرني عبد الجبار بن عمر عن ربيعة قال: إذا وقعت الميتة في البئر فلم يتغير طعمها ولا لونها ولا ريحها فلا بأس أن يتوضأ منها، وإن يرى فيها الميتة.

قال: وإن تغيرت نزع منها قدر ما يذهب الرائحة عنها، هذا قول ابن وهب، وإلى هذا ذهب إسماعيل بن إسحاق ومحمد بن بكير وأبو الفرج والأبهري وسائر المنتحلين لمذهب مالك من البغداديين، وهو قول الأوزاعي والليث بن سعد والحسن بن صالح وداود بن علي، وهو مذهب أهل البصرة أيضاً، قاله أبو عمر.

وقال: وهو الصحيح في النظر وجيد الأثر.

قال القشيري: وهو الذي شهره العراقيون عن مذهب مالك فاشتهر، وهو قول لأحمد بن حنبل، نصره بعض

المتأخرين من أتباعه وعقد له مسألة خلافية في طريقه،
ورجحه أيضاً من أتباع الشافعي القاضي أبو المحاسن الروياني
صاحب «بحر المذهب».

ميتة البحر

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سأل رجل
رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، إنا نركب البحر ونحمل
معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا، أفنتوضأ من ماء
البحر؟

فقال رسول الله ﷺ: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته».

❦ قال ابن سيد الناس^(١):

ولفظ الميتة مضاف إلى البحر ولا يجوز أن يحمل على
مطلق ما يجوز إضافته إليه مما يطلق عليه اسم الميتة، وإن
كانت الإضافة سائغة في ذلك بحكم اللغة، وإنما هو في
حيوان فعليه بيان أنه من دواب البحر بعد تقرير أن المعنى
بالميتة دوابه لا مطلق الميتة مما يمكن إضافته إليه، والظاهر
أن هذه الأشياء لا يخرجها عن كونها بحرية طول حياتها في

البحر بعد أن تكون منسوبة إلى البحر، وهذا يحرك إلى النظر في معنى دواب البحر، فالمنقول عن ابن القاسم صاحب مالك رحمهما الله أن ما كان مأواه في الماء فإنه يؤكل بغير ذكاة، وإن كان يرعى في البر، وما كان مأواه ومستقره في البر فإنه لا يؤكل إلا بذكاة ولو كان يعيش في الماء، كالجاموس.

وفي «المدونة» في فرس البحر يؤكل بغير ذكاة، وفي كتاب آخر تستحب ذكاته لأن له في البر رعيًا، ولا خلاف في أن طير الماء لا يؤكل إلا بذكاة، ومذهب مالك والشافعي رحمهما الله تعالى إباحته وعموم الحديث يقتضيه.

وكذلك اختلفوا فيما لا يطلق عليه اسم السمك، فالذي ذكره الحنفية أنه لا يؤكل من حيوان الماء إلا السمك، وبه يقول الشافعي رضي الله عنه في قول، وهو غريب عنه.

واختلف قول الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ في الحيوان البحري الذي له نظير محرم في البر ككلب الماء وخنزيره، وهذا يرجع إلى قاعدة التي ذكرناها من تعارض العمومين من وجه دون وجه؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾ [المائدة: ٣]، الخنزير فهو عام في خنزير البر والبحر.

وقوله عليه السلام: «الحل ميتته» عام في الميتات التي منها الخنزير، فمن قال بتحريمه واستدل بالآية قيل له هي عامة بالنسبة إلى خنزير الماء.

ومن قال بإباحته واستدل بالحديث قيل له هو عام بالنسبة إلى خنزير الماء وقد ترجح هذا بأن الحمل على الخنزير البري يسبق الفهم إليه في الاستعمال مع زيادة، وقد يمنع كون البحري خنزيرًا حقيقًا بل هو تشبيه به فإذا قيل بإباحة خنزير الماء وكلبه ففي اشتراط الذبح قولان للشافعي:

أحدهما: أنه لا يشترط كالسمك ويستدل بهذا الحديث لهذا القول، ويستدل بما اشتهر بين الفقهاء من حديث: «أحلت لي ميتان ودمان»، فالميتان السمك والجراد، وللقول الآخر لما يقتضيه لفظ الخبر من أن المباح من ميتات البحر ميتته ما ينطلق عليه اسم السمك، لكنه يشكل عليه حينئذٍ مذهب عامة الفقهاء في عدم تخصيص الحل بالسمك.

وقد قيل: إن الخلاف في تحريم ما له نظير محرم في البر ينبني على هذا، أعني أنه هل يسمى سمكًا أم لا؟ ويؤخذ حل ما عدا السمك من دليل آخر، كقوله تعالى: ﴿أَحْلَلْ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ﴾ [المائدة: ٩٦].

وقال القشيري: رأيت عن بعض الحنفية أن المتأخرين

اختلفوا فيما يعيش في الماء مما ليست له نفس كالضفدع والسرطان والسمك ونحوه، إذا مات في غير الماء كالخل ونحوه هل ينجس أم لا؟ فقال بعضهم: ينجس لأنه مات في غير معدنه، ومنهم من قال: لا ينجس لأنه ليس له دم سائل، قيل هذا قول أبي يوسف ومحمد والأول قول أبي حنيفة، وهذا إنما يتعلق بالحديث من جهة الإضافة التي في ميتته، فإذا حملنا ميتته على دوابه من غير اعتبار موتها فيه جاء القول الثاني، ويشهد له المعنى المستنبط من تعليل عدم نجاستها بعدم النفس السائلة وإن اعتبر في هذه الإضافة موتها جاء فيه القول الأول، ولا شك أن العرب تكتفي في الإضافة بأدنى ملابسة.

علة النهي عن البول في المستحم

قال عبد الله بن معقل: إن النبي ﷺ نهى أن يبول الرجل في مستحمه، وقال: «إن عامة الوسواس منه».

❦ قال ابن سيد الناس^(١):

قال أهل العلم: وإنما نهى عن ذلك إذا لم يكن له

مسلك يذهب منه البول، أو كان المكان صلبًا فيخيل إليه أنه أصابه شيء من رشاشه، فيحصل منه الوسواس، فإن كان لا يخاف ذلك بأن يكون له منفذ أو غير ذلك فلا كراهة، وقد أشار ابن المبارك إلى العلة بقول: إذا جرى فيه الماء.

التفريق بين بول الصبي وبول الجارية

عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال في بول الرضيع: «ينضح بول الغلام ويغسل بول الجارية»، رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه.

وحديث عائشة أن رسول الله ﷺ كان يؤتى بالصبيان فيبرك عليهم ويحنكهم فأتي بصبي فبال عليه، فدعا بماء فأتبعه بوله ولم يغسله. أخرجه البخاري ومسلم واللفظ له.

🕋 قال ابن سيد الناس^(١):

والحديث ظاهر في التفرقة وأنه يكفي النضح في بول الصبي لا سيما مع قولهما ولم يغسله، وإليه ذهب أم سلمة وأنس بن مالك والحسن البصري.

والذين أوجبوا غسله اتبعوا القياس على سائر

النجاسات، وأولوا الحديث قولها لم يغسله، على أنه لم يغسله غسلًا مبالغًا فيه كغيره، وهو خلاف الظاهر ويحتاج إلى دليل يقاوم هذا الظاهر، ويبعده أيضًا ما ورد في أحاديث التفرقة بين بول الصبي والصبية، فإن من أوجب الغسل مطلقًا لا يفرق بينهما، ولما فرق في الحديث بين النضح في الصبي والغسل في الصبية كان ذلك قويًا في أن النضح غير الغسل، إلا أن يحملوا ذلك على قريب من تأويلهم الأول وهو أن يفعل في الصبية أبلغ مما يفعل في بول الصبي، فيسمى الأبلغ غسلًا والأخف نضحًا، واعتلَّ بعضهم في هذا بأن بول الصبي يقع في محل واحد وبول الصبية يقع منتشرًا فيحتاج من صب الماء في مواضع متعددة ما لا يحتاج إليه في بول الصبي.

التطهر للطواف

حديث ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «لا تُقبل صلاةٌ بغير طهور، ولا صدقة من غلُول».

❦ قال ابن سيد الناس^(١):

قال الإمام أبو سليمان الخطابي: فيه دليلٌ أنَّ الطواف لا

يُجزئ بغير طهور؛ لأنَّ النبي ﷺ سمَّاه صلاة فقال: «الطواف صلاة إلا أنه أبيع فيه الكلام».

قلت: المُشَبَّه لا يَقْوَى قوَّة المُشَبَّه به من كل وجه، ومعلوم أنَّ قوله عليه السلام: «الطواف صلاة»، أي يُشَبَّه الصلاة، وقد نبَّه على الفرق بينهما بجواز الكلام فيه، وكما أنه يجوز فيه ما لا يجوز في الصلاة، فكَذلك لا يُشترط فيه كل ما يُشترط في الصلاة.

وَيَرِدُ على الخطابي إباحته الكلام فيه والمشي، وليس مما يُباح في الصلاة، وقد صحَّح بعضهم رفع الحديث الذي أشار إليه، وبعضهم وقفه.

الخبث والخبائث

حديث أنس بن مالك قال: كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء قال: «اللهم إني أعوذ به» قال شعبة: وقد قال مرة أخرى: «أعوذ بالله من الخبث والخبيث أو الخبث والخبائث».

❦ قال ابن سيد الناس^(١):

قال الخطابي: الخُبْث بضم الباء جمع الخبيث،

والخبائث جمع الخبيثة، يريد ذكران الشياطين وإناثهم، وعامة أصحاب الحديث يقولون الخبث ساكنة الباء وهو غلط، والصواب الخبث مضمومة الباء.

قال ابن الأعرابي: أصل الخبث في كلام العرب المكروه، فإن كان من الكلام فهو الشتم، وإن كان من الملل فهو الكفر، وإن كان من الطعام هو الحرام، وإن كان من الشراب فهو الضار.

وهذا الذي أنكره الخطابي هو الذي حكاه أبو عبيد القاسم بن سلام، وحسبك به جلالة.

وقال القاضي أبو الفضل مياض: أكثر روايات الشيوخ بالإسكان، وقال أبو العباس: رويناه بالضم والإسكان.

قلت: لا ينبغي أن يعد مثل هذا غلطاً؛ لأن فُعْلاً بضم الفاء والعين يسكن عينه قياساً، فلعل من سكنها سلك ذلك المسلك ولم يرد غير ذلك مما قد يخالف المعنى الأول.

وقال الداودي: الخبث الشيطان والخبائث الشياطين ولذا يسكنون الباء.

النهي عن مس الذكر باليمين

حديث أبي قتادة أنّ النبي ﷺ نهى أن يمس الرجل ذكره بيمينه.

❦ قال ابن سيد الناس^(١):

واللفظ الذي ذكره الترمذي يقتضي النهي عن مس الذكر باليمين مطلقًا، فمن الناس من أخذ بهذا العام.

ولفظ مسلم: «لا يمسكن أحدكم ذكره بيمينه وهو يبول»، فقد سبق إلى الفهم أن العام محمول على الخاص، فيختص النهي بهذه الحالة، وهذا هو الظاهر في هذه الصورة، فإنّ الحديث واحدٌ والمخرج واحدٌ وكله راجعٌ إلى حديث يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه، فزيادة الثقة فيه مقبولة مقيدة بمطلق من لم يزد، وأما إذا اختلف الحديثان فقد يتوجه ذلك في بعض الصور وقد لا يتوجه.

إشكال وجوابه في الاستنجاء

🕌 قال ابن سيد الناس^(١):

قال الطائبي: «وقد تعرض لها هنا شبهة وتشكل مسألة، فيقال: قد نهى عن الاستنجاء باليمين، ونهى عن مس الذكر باليمين، فكيف يعمل إذا أراد الاستنجاء من البول؟ فإنه إن أمسك ذكره بشماله احتاج إلى أن يستنجي بيمينه، وإن أمسكه بيمينه يقع الاستنجاء بشماله، فقد دخل في النهي.

والجواب: أن الصواب في هذا أن يتوخى الاستنجاء بالحجر الضخم الذي لا يزول عن مكانه بأدنى حركة تصيبه، أو بالجدار، أو بالموضع الثاني، ومن وجه الأرض وبنحوها من الأشياء، فإن أدت الضرورة إلى الاستنجاء بالحجارة والنبل ونحوها، فالوجه أن يأتي لذلك بأن يلصق مقعدته إلى الأرض ويمسك الممسوح بين عقبيه، ويتناول عضوه بشماله فيمسحه به وينزه عنه يمينه».

قال أبو العباس القرطبي: «في النهي عن إمساك الذكر باليمين وعن التمسح في الخلاء باليمين يلزم منهما تعذر، اختلف علماؤنا في كيفية التخلص منه».

فقال المازري: «يأخذ ذكره بشماله ثم يسمح به حجرًا ليسلم على مقتضى الحديثين.

قال: هذا إن أمكنه حجر ثابت أو أمكنه أن يسترخي فيتمسح بالأرض، فإذا لم يمكنه شيء من ذلك فقال الخطابي - وذكر عنه ما حكيناه - ثم قال: وقد يكون موضع لا يتأتى له فيه الجلوس».

فقال عياض: «أولى ذلك أن يأخذ ذكره بشماله ثم يأخذ الحجر بيمينه فيمسكه أمامه، ويتناول بالشمال تحريك رأس ذكره ويمسحه بذلك دون أن يستعمل اليمين، في غير إمساك على ما يتمسح به».

قال أبو العباس: «وهذه الكيفية أحسنها لقلة تكلفها ولتأتيها ولسلامتها على ارتكاب منهي عنه، إذ لم يمسك ذكره بيمينه ولا تمسح به، وإنما أمسك ما يتمسح به».

وجوب احترام أطعمة بني آدم

عن عبد الرحمن بن يزيد قال: قيل لسلمان: قد علمكم نبيكم كل شيء حتى الخراءة، فقال: أجل نهانا أن نستقبل القبلة بغائط أو بول، أو أن نستنجي باليمين، أو يستنجي أحدنا بأقل من ثلاثة أحجار، أو أن نستنجي برجيع أو بعظم.

❦ قال ابن سيد الناس^(١):

وروى البخاري من حديث أبي هريرة قال: فقلت: ما بال العظم والروثة؟

قال: «هما من طعام الجن، وإنه أتاني وفد جن نصيبين ونعم الجن، فسألوني الزاد، فدعوت الله أن لا يمروا بعظم ولا روثة إلا وجدوا عليها طعامًا».

وفي بعض الحديث: «فأما الروث فعلق دوابهم».

ويؤخذ من هذا الحديث احترام أطعمة بني آدم وتنزيهها من استعمالها في هذه القاذورات، ووجهه أنه إذا منع من الاستنجاء بالعظم والروث لأنهما زاد الجن وطعامهم فأحرى وأولى زاد الإنس وطعامهم.

المضمضة والاستنشاق

❦ قال ابن سيد الناس^(٢):

فأما الاحتجاج لمن لا يرى وجوبهما بأن الله لم يذكرهما في كتابه، ولا أوجبهما رسوله ﷺ، فقد ثبت من

(١) (١/١٩٦).

(٢) (١/٣٠١ - ٣٠٤).

حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم لينثر» رواه البخاري ومسلم.

وأما الاحتجاج لمن يوجبهما في الغسل دون الوضوء بقوله عليه السلام: «فبلّوا الشعر وأنقوا البشرة»، فهو حديث لا تقوم به حجة؛ لتفرد الحارث بن وجيه به، وهو ضعيف جدًا.

قال يزيه: ليس بشيء، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن حبان: يتفرد بالمناكير عن المشاهير.

وأما الاحتجاج لمن أوجب الاستنشاق دون المضمضة بأن النبي ﷺ فعل المضمضة ولم يأمر بها.

فقد حدثنا أبو الفضل عبد الرحيم بن يوسف الموصلي - ثم ذكر إسناده إلى - لقيط بن صبرة قال: كنت وافد بني المنتفق أو في وفد بني المنتفق إلى رسول الله ﷺ وفيه: فقلت: يا رسول الله أخبرني عن الوضوء، قال: «أسبغ الوضوء وخلّ بين الأصابع، وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً»، - وفي رواية - «إذا توضأت فمضمض».

ليس في إسناده هذا الحديث إلا من وثق.

وقال أبو بشر البجلي فيما جمعه من حديث الثوري: ثنا محمد بن بشار - إلى - لقيط عن النبي ﷺ قال: «إذا توضأت فأبلغ في المضمضة والاستنشاق إلا أن تكون صائماً».

قال أبو الحسن بن القطان: «وهذا صحيح».

فهذا أمر صحيح صريح، وانضم إليه مواظبة النبي ﷺ عليهما، فثبت ذلك عن النبي ﷺ قولاً وفعلاً مع المواظبة على الفعل، فلا وجه لدعوى التفرقة بينهما^(١).

غسل الرجلين

حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «ويلٌ للأعقاب من النار».

❦ قال ابن سيد الناس^(٢):

قال أبو حمزة: في هذا الحديث من الفقه: إيجاب غسل

(١) قال الإمام الشوكاني رَحِمَهُ اللهُ فِي كتابه السيل الجرار (١/ ٨١ - ٨٢): «القول بالوجوب هو الحق؛ لأن الله سبحانه قد أمر في كتابه العزيز بغسل الوجه، ومحل المضمضة والاستنشاق من جملة الوجه، وقد ثبت مداومة النبي ﷺ على ذلك في كل وضوء، ورواه جميع من روى وضوءه ﷺ وبين صفته، فأفاد ذلك أن غسل الوجه المأمور به في القرآن هو المضمضة والاستنشاق، وأيضاً قد ورد الأمر بالاستنشاق والاستنثار في أحاديث صحيحة، وأخرج أبو داود والترمذي من حديث لقيط بن صبرة بلفظ: إذا توضأت فمضمض، وإسناده صحيح، وقد صححه الترمذي والنووي وغيرهما، ولم يأت من أعلاه بما يقدح فيه».

(٢) (١/ ٣٨٥ - ٣٨٧).

الرجلين؛ وفي ذلك تفسير لقول الله عز وجل: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ إلى الكعبين، ويان أنه أراد الغسل لا المسح، وإن كانت قد قرئت ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالجبر، فذلك معطوف على اللفظ دون المعنى، والمعنى فيه الغسل على التقديم والتأخير، فكأنه قال عز وجل: إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برؤوسكم، والقراءتان بالجبر والنصب صحيحتان مستفيضتان، والمسح مخالف للغسل، وغير جائز إبطال إحدى القراءتين بالأخرى ما وجد إلى الجمع بينهما سبيل، والخفض بالجوار معروف، قال امرؤ القيس:

كان أبان في أفانين ودقة كبير أناس في بجاد مزمل
فخفض بالجوار، وإنما المزمّل: كبير أناس، وإعرابه الرفع، ومنه: هذا جحر ضب خرب، بالجبر وإنما هو مرفوع، ومن هذا قراءة أبي عمرو: ﴿يرسل عليكم شواظ من نار ونحاس﴾ بالجبر؛ لأن النحاس الدخان، فعلى ما ذكرنا تكون القراءة بالجبر والنصب، ويكون خفض الجوار، والمعنى الغسل وقد يراد بلفظ المسح الغسل عند العرب من قولهم: تمسحت للصلاة، والمراد الغسل، ويشد هذا التأويل كله قول النبي ﷺ: «ويل للأعقاب من النار».

وعلى هذا القول والتأويل جمهور علماء المسلمين،

وجماعة فقهاء الأمصار بالحجاز والعراق والشام من أهل الحديث والرأي.

وإنما روي مسح الرجلين عن بعض الصحابة وبعض التابعين، وتعلق به الطبري وذلك غير صحيح في نظر ولا أثر، والدليل على غسل الرجلين قوله ﷺ: «ويل للأعقاب من النار»، فخوفنا بذكر النار من مخالفة مراد الله تعالى، ومعلوم أنه لا يعذب بالنار إلا على ترك الواجب، ومعلوم أن المسح ليس شأنه الاستيعاب، ولا خلاف بين القائلين بالمسح على الرجلين أن ذلك على ظهورهما لا بطونهما، فتبين بهذا الحديث بطلان قول من قال بمسح القدمين إذ لا يدخل المسح بطونهما عندهم، وإن ذلك إنما يدرك بالغسل لا بالمسح.

ودليل آخر من الإجماع، وذلك أنهم أجمعوا على أن من غسل قدميه فقد أدى الواجب الذي عليه، واختلفوا فيمن مسح قدميه، فاليقين ما أجمعوا عليه دون ما اختلفوا فيه، وقد اتفقوا أن الفرائض إنما يصح أداؤها باليقين، وإذا جاز عند من قال بالمسح على القدمين أن يكون من غسل قدميه قد أدى الفرض عنده، فالقول في هذه الحال بالاتفاق وهو اليقين من قوله ﷺ: «ويل للأعقاب من النار».

وقد قيل: إن من قرأ ﴿وَأَرْجِلَكُمْ﴾ بالخفض، أراد به

المسح على الخفين، مع ما روي في ذلك من الآثار، وذكر أشهب عن مالك أنه سئل عن قول الله عز وجل: ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾ في آية الوضوء بالنصب أم بالخفض؟ فقال: هو الغسل ولا يجزئ المسح.

الوضوء من أكل لحم الجزور

قال ابن سيد الناس^(١):

قال أبو حمزة^(٢): وأما مالك والشافعي وأبو حنيفة والثوري والليث والأوزاعي فكلهم لا يرون في شيء مما مسته النار وضوء على من أكله، وسواء عندهم لحم الإبل في ذلك وغير الإبل.

لأن في الأحاديث الثابتة أن رسول الله ﷺ أكل خبزاً ولحمًا وأكل كتفًا ونحو هذا كثير، ولم يخص لحم الجزور من غيره، وصلى ولم يتوضأ، وهذا ناسخ رافع عندهم لما عارضه، ثم ذكر عن حماد بن زيد قال: سمعت أيوب يقول لعثمان البتي: «إذا سمعت أبدًا اختلافًا عن النبي ﷺ أو بلغك فانظر ما كان عليه أبو بكر وعمر فشدد به يدك»، في آثار كثيرة في معناه.

(١) (٢/٢٦٦ - ٢٦٧).

(٢) في التمهيد (٣/٣٥١).

والجواب بأن العمومات في الوضوء تعارضه بالعمومات في ترك الوضوء، وقول جابر: كان آخر الأمرين ترك الوضوء، يقابله قول عائشة: كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ الوضوء مما مسّت النار، وإن أمكن الترجيح هناك بصحة إسناد أو عمل صحابي، أو ما أشبه ذلك في أحد الطرفين، وألفينا لأحد العاملين على الآخر، فحديث الوضوء من لحم الجزور خاص لا معارض له، والخاص مقدّم على العام، فيعمل به في موضعه ويبقى الحكم فيما عداه على عمومته، وكذلك قول أيوب لعثمان: إذا بلغك اختلاف عن النبي ﷺ فانظر ما كان عليه أبو بكر وعمر ولا يصلح أن يكون ردًّا على من ذهب إلى الوضوء من لحم الجزور، لأن هذه الخصوصية لم تبلغنا عن النبي ﷺ اختلاف فيه^(١).

(١) وقال الإمام الشوكاني في الدراري المضية (ص ٦١): «وقد ذهب إلى انتقاض الوضوء بأكل لحوم الإبل: أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ويحيى بن يحيى وابن المنذر وابن خزيمة والبيهقي، وحكي عن أصحاب الحديث وحكي عن جماعة من الصحابة كما قال النووي، قال البيهقي عن بعض أصحابنا عن الشافعي أنه قال: إن صحّ الحديث في لحوم الإبل قلت به، قال البيهقي: قد صح فيه حديثان».

دخول الوضوء تحت الغسل

عن عائشة أن النبي ﷺ كان لا يتوضأ بعد الغسل.

❦ قال ابن سيد الناس^(١):

وذكر القاضي أبو بكر بن العربي ما معناه أنه لم يختلف العلماء أن الوضوء داخل تحت الغسل، وأن نية طهارة الجنابة تأتي على طهارة الحدث وتقضي عليها؛ لأن موانع الجنابة أكثر من موانع الحدث، فدخل الأقل في نية الأكثر وأجزأت نية الأكثر عنه.

ولذلك قال سحنون: إن نية الجنابة لا تجزئ عن نية الحيض في طهارة الحائض الجنب؛ لأن موانع الحيض أكثر ولو نوت الحيض لطهرت من الجنابة لأنها الأقل.

والصحيح أن ذلك يجزئ عن نية الحيض في طهارة الحائض الجنب لأن موانع الحيض أكثر ولو نوت الحيض لطهرت من الجنابة لأنها الأقل، والصحيح أن ذلك يجزئها كما قال عامة العلماء.

متى يغتسل المحتلم؟

عن عائشة قالت: سئل رسول الله ﷺ عن الرجل يجد البلل ولا يذكر احتلامًا، قال: «يغتسل».

وعن الرجل يرى أنه قد احتلم ولم يجد بللًا، قال: «لا غسل عليه».

قالت أم سلمة: يا رسول هل على المرأة ترى ذلك غسلًا؟ قال: «نعم، إن النساء شقائق الرجال».

🕌 قال ابن سيد الناس^(١):

قوله: (ولا يذكر احتلامًا)، قال القاضي أبو بكر بن العربي رَحِمَهُ اللهُ: الاحتلام رؤية الحلم في النوم، وهو الماء الذي يخرج من الرجل فيدل على كمال حلمه وعقله. انتهى كلامه.

والاعتراض عليه من وجوه خمسة:

الأول: أن رؤية الشيء غير الشيء فاقترضى ذلك أن الاحتلام غير الحلم، وليس كذلك.

الثاني: لو نقح هذه العبارة وأتى بها على الصواب فقال: الاحتلام هو الحلم، فكان تفسيرًا مستغنى عنه، إذ من

المعلوم أن الاحتلام افتعال من الحلم كغيره من الأبنية.

الثالث: تفسيره الحلم بالماء الذي يخرج من الرجل تفسير غير مطابق لما سنذكره عن أهل اللغة، ولفظ الحديث يرد عليه، لأنه تضمن السؤال عن الرجل يجد البلل ولا يذكر الاحتلام، فهذا يقتضي ... موجودًا واحدًا، وهما شيئان، وتفسير الاحتلام بالماء نفسه يقتضي حقيقة واحدة.

الرابع: تخصيصه ذلك بالرجل، وإنما هو مما يشترك فيه الرجل والمرأة.

الخامس: قوله: فيدل على كمال حلمه، فيه أخذ الحلم - مضموم الحاء - من الحلم...، ولم تجمع بينهما بنية ولا معنى.

جماع الحائض بعد التطهر

عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا حضت يأمرني أن أتزر ثم يباشرني.

❦ قال ابن سيد الناس^(١):

وتحريم الوطء والمباشرة حيث هي محرمة يكون في

مدة الحيض وبعد انقطاعه إلى أن تغتسل أو تتيمن إن عدت الماء بشرطه عند مالك والشافعي وأحمد وجمهور السلف.

وقال أبو حنيفة: إذا انقطع الدم لأكثر الحيض حل وطؤها في الحال.

وحجة الجمهور قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾، وقوله: ﴿يَطْهُرْنَ﴾ معناه حتى يحصل لهن الطهر الذي هو عدم المحيض، وقوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ هو صفة فعلهن.

وأما ما ذهب إليه أبو حنيفة فقال أبو محمد علي بن أحمد الفارسي: لم نر عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم في هذه المسألة شيء، ولا نعلمه أيضًا عن أحد من التابعين إلا عن سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار والزهري وربيعه، وروينا من طريق الدارمي عن عطاء الترخيص فيه للشبق.

تقديم أرجح المصلحتين على أخفهما

عن ابن عباس قال: إنما صلى النبي ﷺ الركعتين بعد العصر لأنه أتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر فصلاهما بعد العصر ثم لم يعد لهما.

قال ابن سيد الناس^(١):

فيه تقديم أرجح المصلحتين على أخفهما، ولما كانت صلاة النافلة من المصالح الدينية والاشتغال بتعليم النفر من عبد القيس شرائع الإسلام أو قسمة المال في فقراء المهاجرين ليسد خلتهم أو جلوسه عليه السلام مع بني المصطلق ليستبين عذرهم مصلحة أهم من الأول؛ لتعدي منفعتها واختصاصه عليه السلام بما فيها من التبليغ والمصالح المنوطة به قدم النبي ﷺ هذه مبادرة إلى تحصيل أعظم المصلحتين وإن أدى تأخير الصلاة التي كانت قرّة عينه فيها وكان بالمؤمنين رحيماً.

دفع أعظم المفسدتين عند التعارض

حديث حذيفة: أنّ النبي ﷺ أتى سباطة قوم فبال عليها قائماً، فأتيته بوضوء فذهبت لأتأخر عنه فدعاني حتى كنت عند عقبيه، فتوضأ ومسح على خفيه.

قال ابن سيد الناس^(٢):

ومما يستفاد منه: أنه إذا تعارضت مفسدتان ولم يمكن

(١) (٤٩٦/٣ - ٤٩٧).

(٢) (١٦١/١).

دفعهما دفع أعظمهما، أو مصلحتان لم يمكن الإتيان بهما أتى بأعظمهما، وذلك أن مصلحة تقدم حذيفة ليستر النبي ﷺ من المارة مرجحة على مصلحة تأخره عنه؛ لما يقتضيه التأدب معه ﷺ وتعظيم محله من الدنو منه في تلك الحالة، فقدّمت المصلحة العظمى، وكذلك تجنب مدافعة البول أهم من تجنب البول في السباطة، فروع الأهم في ذلك.

دفع أعظم المفسدتين باحتمال أيسرهما

عن أبي هريرة قال: دخل أعرابي المسجد والنبي ﷺ جالس، فصلى فلما فرغ قال: اللهم ارحمني ومحمدًا ولا ترحم معنا أحدًا، فالتفت إليه النبي ﷺ فقال: «لقد تحجرت واسعًا»، فلم يلبث أن بال في المسجد، فأسرع إليه الناس، فقال النبي ﷺ: «أهريقوا عليه سجلًا من ماء أو دلوًا من ماء»، ثم قال: «إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين».

❦ قال ابن سيد الناس^(١):

وفيه دفع أعظم المفسدتين باحتمال أيسرهما، وتحصيل

أعظم المصلحتين بترك أيسرهما، فإن البول في المسجد مفسدة وقطعه على البائل مفسدة أعظم منها، فاحتملنا أيسر المفسدتين بدفع أعظمهما وتنزيه المسجد عن البول مصلحة وترك البائل على ما هو عليه إلى أن ينقضي بوله مصلحة أعظم منها، فحصلنا أعظم المصلحتين بترك أيسرهما.

وبزجر النبي ﷺ الناس عن منع الأعرابي وقوله عليه السلام: «لا تزرموه بوله» علمنا حصول الرجحان من الطرفين بارتكاب أخف المفسدتين وتحصيل أعظم المصلحتين.

ونهي عليه السلام إياهم عن الأعرابي حين أسرعوا إليه يحتمل ثلاث معان:

الأول: مراعاة حق البائل لما قد يلحقه من الضرر مع قطع البول عليه بعد تهيئه لخروجه ودفعه.

الثاني: مراعاة حق المسجد في صونه من النجاسة خوفاً من انتشار البول عند قطعه عليه وانتقاله من موضع إلى موضع في الطريق وذلك متوقع.

الثالث: مراعاة التيسير على الجاهل والتألف للقلوب.

ويشهد للأول قوله عليه السلام: «لا تزرموه بوله»، وللثاني: ما هو معلوم من تنزيه المساجد عن النجاسات،

وللثالث قوله عليه السلام: «فإنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين».

وقد يكون كل منها جزء علة فيكون الحكم معاً بمجموع ذلك.

السنة والمستحب

عن عبد الله بن مغفل عن النبي ﷺ قال: «بين كل أذنين صلاة لمن شاء».

❦ قال ابن سيد الناس^(١):

فيه التفرقة بين المستحب والسنة؛ لأنه عليه السلام لا يأمر بما دون المستحب على سبيل الترغيب فيه وقد أمر بهاتين الركعتين وتحرج بقوله: «لمن شاء» أن تتخذ سنة، فاقضى الفرق بين المستحب والسنة، وكلاهما من قسم المندوب وهو ما فعله راجح شرعاً وتركه جائز، فالسنة تناول ما علم بأمره عليه السلام أو إدامة فعله عند بعضهم، والمستحب لا يتوقف على إدامة الفعل بل يثبت بالمرة الواحدة.

رفق الرسول ﷺ بالمؤمنين

عن أنس بن مالك قال: أخر النبي ﷺ صلاة العشاء إلى نصف الليل ثم صلى ثم قال: «صلى الناس وناموا، وإنكم في صلاة ما انتظرتموها» أخرجه البخاري ومسلم.

وفيه عن عائشة قالت: أعتم رسول الله ﷺ بالعشاء حتى ناداه عمر: الصلاة، نام النساء والصبيان، فخرج فقال: «ما ينتظرها من أهل الإسلام أحد غيركم»، ولا يصلي يومئذ إلى المدينة، قال: وكانوا يصلون فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل الأول، رواه البخاري وهذا لفظه، وزاد مسلم: وذلك قبل أن يفشو الإسلام في الناس، وفي لفظ له: أعتم رسول الله ﷺ حتى نام أهل المسجد ثم خرج فصلى فقال: «إنه لوقتها لولا أن أشق على أمتي».

🕌 قال ابن سيد الناس^(١):

فيه ما كان عليه من الرفق بالمؤمنين حيث أعلمهم أنه الوقت وبشرهم بحكم منتظر الصلاة مشيرًا إلى الاعتذار من تأخره عنهم وإلى الرفق بهم في التقديم عن ذلك الوقت خشية المشقة عليهم بالمداومة عليه، ... يستحب لإمام

القوم وكبيرهم إذا تأخر عليهم أو وقع منه ما يظن أنه يشق عليهم من الإتيان بما يشرح به صدورهم ويسر نفوسهم من عن المصلحة التي خفيت عنهم على سبيل التعليم والشرى، فالاعتذار كرم أخلاق يشهد بها قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾.

أوقات الصلوات

عن أنس بن مالك: أن رسول الله ﷺ صلى الظهر حين زالت الشمس.

❦ قال ابن سيد الناس^(١):

وللظهر ثلاثة أوقات: وقت فضيلة، ووقت اختيار، ووقت عذر، فوقت الفضيلة أوله، ووقت الاختيار ما بعد وقت الفضيلة إلى آخر الوقت على ما يأتي بيانه في الباب بعد هذا، ووقت العذر وقت القصر في حق من يجمع بسفر أو مطر.

❦ وقال ابن سيد الناس^(٢):

فرع: قال القاضي حسين وغيره: للعصر خمسة

(١) (٣/٣٦٧).

(٢) (٣/٣٩٤).

أوقات: وقت فضيلة، ووقت اختيار، ووقت جواز بلا كراهة، ووقت جواز مع الكراهة، ووقت عذر.

فالفضيلة من أول الوقت إلى مصير ظل الشخص مثله ونصف مثله، ووقت الاختيار إلى أن يصير مثليه، ووقت الجواز بلا كراهة إلى اصفرار الشمس، ووقت الجواز مع الكراهة حال الاصفرار حتى تغرب، والعذر وقت الظهر لمن جمع بسفر أو مطر.

🕌 وقال ابن سيد الناس^(١):

فقد تحصل من هذا أن للمغرب وقتين يمتد ثانيهما إلى مغيب الشفق، ويجوز ابتداءها في كل جزء منه، فعلى هذا له ثلاثة أوقات: وقت فضيلة واختيار، وهو أول الوقت، والثاني: وقت جواز وهو ما لم يغيب الشفق، والثالث: وقت عذر، وهو وقت العشاء في حق من يجمع لسفر أو مطر.

القرسل في الأذان

عن جابر أن رسول الله ﷺ قال لبلال: «يا بلال إذا أذنت فترسل في أذانك، وإذا أقيمت فاحذر واجعل بين

أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الأكل من أكله والشارب من شربه والمعتصر إذا دخل لقضاء حاجته، ولا تقوموا حتى تروني».

🕌 قال ابن سيد الناس^(١):

والمستحب أن يترسل في الأذان ويُدْرَج الإقامة وكذا نص عليه الشافعي في «الأم» قال: وكيف ما أتى بالأذان والإقامة أجزأ غير أن الاختيار ما وصفت.

وإلى هذا ذهب الأصحاب، قال الشاشي في «المعتمد»: الصواب أن يكون صوته بتحزين وترقيق ليس فيه جفاء كلام الأعراب ولا لين كلام المتماوتين، قالوا: ويكره تلحين الأذان وتمطيظه لأنه يخرج عن الإفهام، ولأن السلف تجافوه وإنما أحدث بعدهم.

الأذان والإقامة لغير المفروضة

🕌 قال ابن سيد الناس^(٢):

وحكى ابن شاس عن مذهب مالك: ولا أذان في غير

(١) (٤٩/٤).

(٢) (٢١/٤).

المفروضة كصلاة الكسوف والاستسقاء والجنائز وصلاة العيد، ولا ينادى لها: الصلاة جامعة.

افتتاح الصلاة بالتكبير

حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم».

❦ قال ابن سيد الناس^(١):

قال الطائبي: في هذا الحديث بيان أنّ التسليم ركن للصلاة، كما أنّ التكبير ركن لها، وأن التحليل منها إنما يكون بالتسليم دون الحدث والكلام؛ لأنه عرّفه بالألف واللام، وعينه كما عيّن الطهور وعرفه فكان ذلك منصرفاً إلى ما جاءت به الشريعة من الطهارة المعروفة، والتعريف بالألف واللام مع الإضافة يوجب التخصيص، كقولك فلان مبيته المساجد، يريد أنه لا مبيت له يأوي إليه غيرها.

وفيه دليل على أن افتتاح الصلاة لا يكون إلا بالتكبير دون غيره من الأذكار، وحاصل ما ذكره الإمام أبو سليمان

أنه من باب حصر المبتدأ في الخبر وهو يقبل المنازعة مع قوته.

ومالك لا يجيز إلا اللفظ المعين: الله أكبر، المعهود في عرف اللغة والشرع لا سواه، واحتج لمذهب مالك في ذلك بحديث عليّ هذا، وقال: والألف واللام في التكبير والتسليم حوالة على معهود تكبيره ﷺ وتسليمه، ولم يرو عنه قط أنه قال في التكبير ولا في التسليم غير لفظين معينين وهما: الله أكبر والسلام عليكم.

قلت: وقدمت من حديث عائشة رضي الله عنها في «صحيح مسلم»: أنه ﷺ كان يفتتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين، ففيه رد على جواز الدخول في الصلاة بالنية ممن حكينا عنه ذلك، وقولها في الحديث: وكان يختم الصلاة بالتسليم، حجة على أبي حنيفة والأوزاعي والثوري ومن ذهب إلى جواز الانصراف بغير التسليم.

دعاء استفتاح الصلاة

عن أبي سعيد قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام للصلاة كبر ثم يقول: «سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك»، ثم يقول: «الله أكبر الله أكبر»، ثم

يقول: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفثه ونفخه».

قال ابن سيد الناس^(١):

اختلف الناس في استحباب أدعية الافتتاح في الصلاة، فقال بالاستحباب جمهور العلماء أخذًا بأحاديث الباب، وقال مالك: لا يأتي بدعاء الاستفتاح، ولا بشيء من القراءة والتكبير أصلاً بل يقول: الله أكبر الحمد لله رب العالمين إلى آخر الفاتحة.

وله حديث أنس: كان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين، وحديث المسيء صلاته حين قال له رسول الله ﷺ: «إذا أردت الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن» وكلاهما صحيح.

ويمكن أن يجاب عن الأول بأن المراد افتتاح القراءة وكذلك في بعض ألفاظه: يفتتحون الصلاة بالتكبير والقراءة بالـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

وأما حديث المسيء صلاته فبأن النبي عليه السلام إنما علمه الفرائض فقط، وهذا ليس منها، وأدعية الافتتاح ثابتة لا

يعارض ثبوتها بسكوت من لم يذكرها ولا بنفي من نفاها، على أنه ليس في الخبرين ما يقتضي نفيها، ولو كان لكان من أثبت حجة على من نفي، وافتتاح القراءة بالحمد لله رب العالمين لا يدخل تحته الدعاء قبل القراءة؛ لأن مسمى القراءة غير مسمى الدعاء، فقد كان عليه السلام يفتح الصلاة بالتكبير ثم يذكر ما صحَّ عنه من الذكر، ثم يفتح القراءة بالـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، فالذكر هنا زيادة على تلك الأخبار جاءت عن ثقات ولا سبيل إلى ردها إلا بمعارض ينهض بذلك وقد روي ذلك عن جماعة من الصحابة والتابعين والعلماء، منهم عمر وابن مسعود وعلي بن أبي طالب عليه السلام وابن عمر وطاوس، وهو قول الأوزاعي وسفيان وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق وغيرهم.

القراءة بعد الفاتحة

عن أبي سعيد قال: كنا نحزر قيام رسول الله ﷺ في الظهر والعصر فحزرنّا قيامه في الركعتين الأوليين من الظهر قدر قراءة ألم تنزيل السجدة، وحزرنّا قيامه في الركعتين الآخرين قدر النصف من ذلك، وحزرنّا قيامه في الركعتين الأوليين من العصر على قدر قيامه في الآخرين من الظهر،

وفي الآخرين من العصر على النصف من ذلك، ولم يذكر أبو بكر في روايته ألم تنزيل، وقال: قدر ثلاثين آية.

قال ابن سيد الناس^(١):

من قال: لا تستحب القراءة بعد الفاتحة في الثالثة والرابعة احتج بحديث أبي قتادة: كان يقرأ في الركعتين الأوليين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة، ويقرأ في الركعتين الآخرين بفاتحة الكتاب.

وممن ذهب إلى ذلك مالك، وأجاب أصحابه عن حديث أبي سعيد بأنه تقدير وتخمين من أبي سعيد، ولعله عليه السلام كان يمد في قراءة الفاتحة حتى يقدر بذلك.

قالوا: وهذا الاحتمال غير مدفوع فقد جاء عنه: أنه كان يرتل السورة حتى تكون أطول من أطول منها، وهذا يشهد بصحة هذا التأويل، وحديث أبي قتادة نص فهو أولى.

وتر اليدين في الركوع

عن عباس بن سهل بن سعد قال: اجتمع أبو حميد وأبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن سلمة فذكروا صلاة

رسول الله ﷺ فقال أبو حميد: أنا أعلمكم بصلاة رسول الله ﷺ إن رسول الله ﷺ ركع فوضع يديه على ركبتيه كأنه قابض عليهما ووتر يديه فنحاهما عن جنبه.

🕌 قال ابن سيد الناس^(١):

وقوله: ووتر يديه، رويناه بتشديد التاء المثناة ومعناه شدهما، قال ابن سيده: وتر القوس ووترها شدّها، ووتر عصبه اشتد فصار مثل الوتر وتوترت عروقه كذلك. ويجافي مهموز ومعناه يباعد.

الإمام يطيل ركوعه للداخل إلى الصلاة

عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إذا أمّ أحدكم الناس فليخفف، فإنّ فيهم الصغير والكبير والضعيف والمريض، فإذا صلى وحده فليصلّي كيف شاء».

🕌 قال ابن سيد الناس^(٢):

إذا أحس الإمام بداخلٍ إلى الصلاة وهو راعٍ استحَبَّ له أن ينتظره، وهي مسألة اختلف فيها.

(١) (٤/٤١٢).

(٢) (٤/٢٦٩).

قال الطائبي: كان له أن ينتظره راعيًا ليدرك فضيلة الركعة في الجماعة؛ لأنه إذا كان له أن يحذف من طول الصلاة لحاجة إنسان في بعض أمور الدنيا كان له أن يزيد فيها لعبادة الله بل هو أحق بذلك وأولى.

وقال بعض المالكية: لا دليل فيه نظرًا إلى أن الاختصار والحذف من الصلاة أحق من الزيادة فيها والانتظار زيادة وعمل.

❦ وقال ابن سيد الناس^(١):

وأما انتظار الراكع الداخل في ركوعه فلا نعلم في ذلك إلا أن البخاري قد ذكر في كتاب «القراءة خلف الإمام» كلامًا معناه أنه لم يرو عن أحد من السلف في ذلك شيء.

انتظار الإمام الداخل في سائر الأركان من القيام والسجود وغيرهما، قطع الأكثرون بأنه لا ينتظره لأنه لا فائدة للدخول في انتظاره؛ لأنه بانتظاره إياه في الركوع يكون مدركًا للركعة، وفي التشهد يكون مدركًا للجماعة عند من يقول به، وأما هنا فلا فائدة، وحكى إمام الحرمين عن بعضهم طرد الخلاف في سائر الأركان لإفادة الداخل بركة الجماعة.

وضع اليدين قبل الركبتين عند السجود

🕌 قال ابن سيد الناس^(١):

وقد روى أبو داود والنسائي بإسناد جيد عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير وليضع يديه قبل ركبتيه».

وروى الدارقطني من حديث ابن عمر: أن رسول الله ﷺ كان إذا سجد يضع يديه قبل ركبتيه.

وعن ابن عمر أنه كان يضع يديه قبل ركبتيه، وقال: كان رسول الله ﷺ يفعل ذلك، رواه ابن خزيمة في صحيحه.

عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا سجد أحدكم فليضع يديه قبل رجليه ولا يبرك بروك البعير».

فحديث أبي هريرة هذا شاهد لحديث ابن عمر المصحح عن أبي خزيمة، وهو شاهد حسن.

وأما حديث وضع الركبتين فقد ذكرنا تفرد شريك به

وأنه لا يصلح للاحتجاج إذا انفرد، وقد روي من حديث عبد الجبار بن وائل عن أبيه ولم يسمع من أبيه، ولد بعد موته.

وفيه حديث أنس الذي روينا من طريق الدارقطني ثنا إسماعيل الصفار: ثنا العباس بن محمد: ثنا العلاء بن إسماعيل العطار: ثنا حفص بن غياث عن عاصم الأحول عن أنس قال: رأيت رسول الله ﷺ وفيه: ثم انحط بالتكبير فسبقت ركبته يديه.

قال الدارقطني: تفرد به العلاء بن إسماعيل عن حفص بهذا الإسناد.

وأما حديث عبيد الله بن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «إذا سجد أحدكم فليبدأ بركبته قبل يديه ولا يبرك بروك الجمل»، فقد ذكرنا تضعيف عبيد الله بن سعيد، والصحيح من ذلك حديث أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة: «وليضع يديه قبل ركبته»، كما ذكرناه من طريق أبي داود والنسائي والدارقطني.

وفي الباب حديث سعد بن أبي وقاص الذي صححه ابن خزيمة وجعله ناسخاً لوضع اليدين قبل الركبتين كما عكس أبو محمد بن حزم فجعل حديث أبي هريرة في وضع

اليدين قبل الركبتين ناسخًا لما خالفه، ولا يصلح شيء من ذلك أن يكون ناسخًا لغيره.

أما حديث سعد فلضعف يحيى بن سلمة، وأما حديث أبي هريرة فإن أبا محمد قال: لو كان فيه بيان وضع الركبتين قبل اليدين لكان ذلك موافقًا لمعهود الأصل في إباحة كل ذلك، ولكان حديث أبي هريرة واردًا بشريعة زائدة رافعة للإباحة السابقة بلا شك ناهية عنها بيقين، وليس تحت كلام أبي محمد هذا طائل وليس فيه أكثر من أن الدلالة القولية مقدمة على الدلالة الفعلية إذا تعارضتا.

فتلخص من هذا أن أحاديث وضع اليدين قبل الركبتين أرجح من حيث الإسناد وأصرح من حيث الدلالة؛ إذ هي قولية ولما تعطيه قوة الكلام من التهجين في التشبيه بالبعير الذي ركبته في يده فلا يمكنه تقديم يده على ركبته إذا برك؛ لأنها في الاتصال بيده كالعضو الواحد.

لا يشير بسبابة اليد اليسرى في التشهد

عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان إذا جلس في الصلاة وضع يده اليمنى على ركبته ورفع أصبعه التي تلي الإبهام اليمنى يدعو بها ويده اليسرى على ركبته باسطها عليه.

قال ابن سيد الناس^(١):

يكره أن يشير بالسبابتين من اليدين لأن سنة اليسرى أن تستمر مبسوطة، إذا كانت اليمنى مقطوعة سقطت هذه السنة فلا يشير بغيرها.

وجوب حضور صلاة الجماعة

عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لقد هممت أن أمر فتيتي أن يجمعوا حزم الحطب ثم أمر بالصلاة فتقام ثم أحرق على أقوام لا يشهدون الصلاة».

قال ابن سيد الناس^(٢):

فقد احتج به من قال وجوب الجماعة فرضاً على الأعيان كما ذهب إليه عطاء بن أبي رباح وأحمد بن حنبل وأبو ثور وأهل الظاهر وجماعة.

واختلف القائلون بذلك، فقال بعضهم: هي شرط في صحة الصلاة، روي عن داود، وقيل عن أحمد، وقال بعضهم: هي فرض عين غير شرط، قالوا: لأنها إن كانت

(١) (٥٣٢/٤).

(٢) (١٧٥/٤ - ١٧٨).

فرض كفاية فقد تأدى بفعله عليه السلام وفعل من معه، وإن كانت سنة فلا يقتل تارك السنة.

وقال آخرون: هي فرض كفاية منهم ابن سريج وأبو إسحاق المروزي وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعي، وذكر المحاملي وجماعة أن هذا ظاهر المذهب.

والوجه الثاني: أنها سنة وهو أظهر الوجهين عن أبي حامد الغزالي وصاحب «التهذيب»، وإليه ذهب مالك وأبو حنيفة.

وأجاب بعضهم عن حديث الباب أنه فيمن يتخلف عن الجمعة كما سبق أو في المنافقين لقوله عليه السلام: «لو يعلم أحدهم أنه يجد عظمًا سمينًا...» الحديث.

قال: ومعاذ الله أن تكون هذه صفات المؤمنين من الصحابة رضي الله عنهم.

قال أبو حمزة: معلوم أنه لا يتخلف عن الصلاة مع النبي ﷺ من غير عذر إلا من كان منافقًا صحيح النفاق.

قالوا: ولأنه عليه السلام هم ولم يفعل.

وقال القاضي عياض: ولأنه لم يخبرهم أن من تخلف عن الجماعة فصلاته غير مجزئة وهو موضع البيان.

ويرد على الأول أنه عليه السلام لا يهتم إلا بما يجوز له فعله لو فعله.

وعلى الثاني: أن البيان قد يكون بالتنصيص وقد يكون بالدلالة، ولما قاله عليه السلام: «لقد هممت ...» إلى آخره، دل على وجوب الحضور عليهم لصلاة الجماعة.

هل يطيل الإمام الصلاة إذا علم حال المصلين؟

عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إذا أم أحدكم الناس فليخفف، فإنّ فيهم الصغير والكبير والضعيف والمريض، فإذا صلى وحده فليصل كيف شاء».

🕌 قال ابن سيد الناس^(١):

فإن قيل الحكم يدور مع العلة وجودًا وعدمًا وقد تضمن الحديث التنبيه على علة الحكم بالأعذار المذكورة من الضعف والمرض وغيرهما، فينبغي إذا انتفت العلة أن ينتفي المعلول، وإذا علم الإمام من أحوال المأمومين طلب الإطالة والقدرة عليها حرصًا على الخير أن يطيل، فالجواب من وجهين:

الأول: أن الأحكام تناط بالغالب ولا تتبع الصور النادرة كقصر الصلاة في السفر معللاً بالمشقة وإن كان في المسافرين من لا مشقة عليه، لكن الغالب المشقة فاطرد اعتبارها.

الثاني: أنه لا يؤمن من دخل في الصلاة مريدًا لإطالتها متمكنًا من ذلك أن يحدث عليه وهو في الصلاة ما يحول بينه وبين تلك الإرادة والتمكن من عارض حاجة أو آفة حدث بول وما أشبه ذلك، ولذلك فرق بين الإمام والمصلي لنفسه، فإن المصلي لنفسه يعلم من أحوال نفسه في الشروع والاستمرار ما لا يمكنه أن يعلمه من أحوال غيره، فكان التخفيف هو المطلوب مطلقًا من أم الناس علم قوتهم أو لم يعلم.

وقد نقل عن بعض الفقهاء أن الإمام إذا علم من المأمومين إيثار التطويل طول كما لو اجتمع قوم لقيام الليل، فإن ذلك وإن شق عليهم فقد آثروه ودخلوا فيه نظرًا إلى انتفاء العلة، والأول أولى.

إمامة المرأة للرجال

عن أنس بن مالك أن جدته مليكة دعت رسول الله ﷺ إلى طعام صنعته فأكل منه ثم قال: «قوموا فلاصل بكم»،

قال أنس: فقمتم إلى حصير لنا قد اسودّ من طول ما لبس فنضحته بالماء، فقام عليه رسول الله وشففت عليه أنا واليتيم وراءه والعجوز من ورائنا فصلّى بنا ركعتين ثم انصرف.

❦ قال ابن سيد الناس^(١):

استدل به قوم من أتباع مالك والشافعي على أن المرأة لا يجوز أن تؤم الرجال؟

قال الطائفة منهم: وفيه دليل على أن إمامة المرأة للرجال غير جائزة لأنها لما زحمت عن مساواتهم في مقام الصف كانت من أن تتقدمهم أبعد.

عن أبي مسعود الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمَهُمْ بِالسَّنَةِ فَإِنْ كَانُوا فِي السَّنَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمَهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَكْبَرَهُمْ سَنًا، وَلَا يَوْمَ الرَّجُلِ فِي سُلْطَانِهِ وَلَا يَجْلِسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ».

❦ قال ابن سيد الناس^(٢):

ففيه إمامة الرجال الرجال والرد على من ذهب إلى أن

(١) (٢٤٩/٤).

(٢) (٢٦٠/٤).

المرأة تؤم الرجال، ويحكى عن محمد بن جرير الطبري،
والشافعي يوجب الإعادة على من صلى من الرجال خلف
المرأة، وقال أبو ثور: لا إعادة عليهم، وهو قياس قول
المزني^(١).

النوم قبل العشاء والسمر بعدها

عن أبي برزة قال: كان النبي ﷺ يكره النوم قبل العشاء
والحديث بعدها.

❦ قال ابن سيد الناس^(٢):

وكراهة النوم قبلها لئلا يذهب بصاحبه ويستغرق النوم
فتفوته أن يفوته فضل وقتها المستحب، ويترخص في ذلك
الناس فيناموا عن إقامة جماعتها، وقد كرهه جماعة وأغلظوا
فيه منهم ابن عمر وعمر وابن عباس، وإليه ذهب مالك،
ورخص فيه بعضهم منهم علي وأبو موسى، وهو مذهب
الكوفيين، وشرط بعضهم أن يجعل مع من يوقظه لصلاتها،
وروي عن ابن عمر مثله، وإليه ذهب الطحاوي.

(١) وقال الإمام ابن عبد البر في «الاستذكار» (٢/٧٩): «وأجمع العلماء

على أنَّ الرجال لا يؤمهم النساء».

(٢) (٣/٤١٧ - ٤١٨).

وقال القاطن أبو بكر بن العربي رَحِمَهُ اللهُ : إن ذلك جائز إن علم من نفسه اليقظة قبل خروج الوقت بعادة أو يكون معه من يوقظه لحديث عبد الله بن عمر الصحيح : شغل رسول الله ﷺ عنها ليلة حتى رقدنا في المسجد واستيقظنا . انتهى .

وما أرى هذا من هذا الباب ولا نعاسهم في المسجد وهم في انتظار الصلاة من النوم المنهي عنه ، وإنما هو من السنة التي هي مبادئ النوم كما قال :

وسنان أقصده النعاس فرنقت في جفنة سنة وليس بنائم . وعن عمر بن الخطاب قال : كان رسول الله ﷺ يسمّر مع أبي بكر في الأمر من أمر المسلمين وأنا معهما .

❦ قال ابن سيد الناس^(١) :

دلت أحاديث الباب قبل هذا على كراهة الحديث بعد العشاء ، ولكن ليست الألف واللام فيها للعموم والاستغراق بدليل أحاديث هذا الباب فلا بد من التنبيه على ما يكره من الحديث على مقتضى الباب الأول وما لا يستثنى منه مما لا يكره على مقتضى الباب الثاني فنقول :

المراد بالحديث الذي يكره بعدها ما كان مباحاً في غير ذلك الوقت، وأما المكروه في غيره فهو هنا أشد كراهة، فينبغي تقسيم الحديث بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام:

مكروه، ومباح، ومندوب إليه.

فالمباح هنا هو القسم الثالث الذي هو المندوب إليه، وإذا كان ذلك فالحرام منه كالغيبة وما أشبه ذلك من باب أولى بالمنع.

وكراهة الحديث بعدها لمعنيين:

الأول: ما قد يؤدي إليه السهر من مخافة غلبة النوم آخر الليل عن القيام لصلاة الصبح في جماعة، والإتيان بها في وقت الأفضلية والاختيار، أو القيام للورد من صلاة أو قراءة في حق من عادته ذلك.

الثاني: وإن أمن من ذلك فالحديث والسهر بالليل يوجب الكسل بالنهار عما يجب من الحقوق فيه والطاعات ومصالح الدين والدنيا، وقد جعل الله الليل سكناً كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا أَيْلَ لَيْلٍ لِبَاسًا ۖ وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا﴾ (١١)، وكما قال تعالى: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ...﴾، لتسكنوا فيه: يعني الليل، ولتبتغوا من فضله: يعني النهار، فأعاد الأول للأول، والثاني للثاني،

ويأتي في الكلام هذا وعكسه كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾، ثم قال بعد الفراغ من هذا القسم: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾.

فالكلام إن دعت إليه ضرورة أو اقتضته مصلحة فهو مشروع كما دلت عليه الأحاديث السابقة من المصالح العامة كسهره عليه السلام مع أبي بكر وحديثه معه في الأمر من أمر المسلمين، وكما روى البخاري أن النبي ﷺ أخر صلاة العشاء الآخرة إلى شطر الليل ثم خرج فصلى ثم قال: «أرأيتمكم ليلتكم هذه فإن على رأس مئة سنة لا يبقى على ظهرها ممن هو اليوم على ظهرها أحد».

❦ وقال ابن سيد الناس^(١):

وأحسن من هذا كله قول من قال في كراهة الحديث بعد العشاء والصلوات كفارات لما بينهن من الصغائر، فاستحسن لمن ختم عمله بما كفر خطايا يومه أن لا ينشئ بعد ذلك حديثاً يمكن أن يوقعه في محذور، ومكفرات يومه من الصلوات قد انقضت ولتكون الصلاة خاتمة لعمل يومه.

صلاة الوتر

عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة الوسطى صلاة العصر».

🕌 قال ابن سيد الناس^(١):

اختلفوا في الوتر هل هو واجب أو سنة مؤكدة، وإلى الثاني ذهب الجمهور، وبالأول قال أبو حنيفة وعنه رواية أخرى أنها فرض، ويؤخذ من هذا الحديث ما ذهب إليه الجمهور، لأنها لو كانت فرضاً لكانت الصلوات ستاً ولا وسطى لست.

وعن أنس بن مالك قال: فرضت على النبي ﷺ ليلة أسري به الصلوات خمسين ثم نقصت حتى جعلت خمساً ثم نودي يا محمد إنه لا يبدل القول لدي وإن لك بهذا الخمس خمسين.

🕌 وقال ابن سيد الناس^(٢):

وقوله: لا يبدل القول لدي، فيه دليل على استقرار هذا العدد فلا يزداد فيه ولا ينقص منه.

(١) (٤٦٧/٣).

(٢) (١٥٠/٤ - ١٥١).

وفيه الرد على من أوجب صلاة سادسة وهي والوتر من وجهين:

أحدهما: ما ذكرناه.

والثاني: من التضعيف فإن الحسنة بعشر أمثالها، فلو كانت مما يستقر في علم الله ستاً لبدأ فرضها ستين.

وقوله: وإن ذلك بهذا الخمس خمسين، يعني أنها إن كانت خمساً بالفعل فهي خمسون في الأجر وبها يتم الثواب ويسقط الفرض الأول وينتظم أول الأمر وآخره فلا يكون فيه تبديل^(١).

(١) وقال العلامة الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢٢٢/١) بعد تصحيحه حديث «إن الله زادكم صلاة وهي الوتر، فصلوها بين صلاة العشاء إلى صلاة الفجر»، فقال: «يدل ظاهر الأمر في قوله ﷺ: «فصلوها» على وجوب الوتر، وبذلك قال الحنفية؛ خلافاً للجماهير، ولولا أنه ثبت بالأدلة القاطعة حصر الصلوات المفروضات في كل يوم وليلة بخمس صلوات، لكان قول الحنفية أقرب إلى الصواب، ولذلك فلا بد من القول بأن الأمر هنا ليس للوجوب، بل لتأكيد الاستحباب، وكم من أوامر كريمة صُرفت من الوجوب بأدنى من تلك الأدلة القاطعة، وقد انفك الأحناف عنها بقولهم: إنهم لا يقولون بأن الوتر واجب كوجوب الصلوات الخمس، بل هو واسطة بينها وبين السنن، أضعف من هذه ثبوتاً، وأقوى من تلك تأكيداً!

الرجل يصلي في رحله ثم يدرك الجماعة

عن يزيد بن الأسود قال: شهدت مع النبي ﷺ حجته فصليت معه صلاة الصبح في مسجد الخيف فلما قضى صلاته وانحرف إذا هو برجلين في أخرى القوم لم يصليا معه، فقال: «عَلَيَّ بهما»، فجيء بهما ترعد فرائصهما، فقال: «ما منعكما أن تصليا معنا؟».

فقالا: يا رسول الله إنا كنا صلينا في رحالنا، قال: «فلا تفعلوا إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فإنها لكما نافلة».

= فليعلم أن قول الحنفية هذا قائم على اصطلاح لهم خاص حادث، لا تعرفه الصحابة ولا السلف الصالح، وهو تفريقهم بين الفرض والواجب ثبوتًا وجزاء، كما هو مفضل في كتبهم. وإن قولهم بهذا معناه التسليم بأن تارك الوتر معذب يوم القيامة عذابًا دون عذاب تارك الفرض، كما هو مذهبهم في اجتهادهم، وحينئذ يقال لهم: وكيف يصح ذلك مع قوله ﷺ لمن عزم على أن لا يصلي غير الصلوات الخمس: «أفلح الرجل؟! وكيف يلتقي الفلاح مع العذاب؟! فلا شك أن قوله ﷺ هذا وحده كاف لبيان أن صلاة الوتر ليست بواجبة، ولهذا اتفق جماهير العلماء على سنيته وعدم وجوبه، وهو الحق. نقول هذا مع التذكير والنصح بالاهتمام بالوتر، وعدم التهاون عنه؛ لهذا الحديث وغيره، والله أعلم».

قال ابن سيّد الناس^(١):

وقد اختلف العلماء فيمن صلى جماعة ثم أدرك الصلاة
تقام لجماعة أخرى هل يعيد تلك الصلاة معهم أم لا؟
فيه وجوه أصحابها عند عامة الأصحاب أنه يعيد كالمنفرد
لإطلاق الخبر.

الثاني: وهو الأصح عن الصيدلاني والغزالي أنه لا
تستحب الإعادة؛ لأن فضيلة الجماعة قد حصلت فلا معنى
للإعادة، والأول مروى عن أبي موسى الأشعري وحذيفة بن
اليمان وأنس بن مالك وصلة بن زفر والشعبي والنخعي أن
الصلاة يعيدها في جماعة من كان صلاها في جماعة، وبه
قال حماد بن زيد وسليمان بن حرب، وإليه ذهب أحمد بن
حنبل وإسحاق بن راهويه وداود بن علي.

قال الأصم: لا يجوز له أن يخرج من المسجد حتى
يصليها وإن كان قد صلى في جماعة، واحتج بقول أبي هريرة
في الذي خرج من المسجد عند الإقامة: أما هذا فقد عصى
أبا القاسم عليه السلام.

والى الثاني ذهب مالك وأبو حنيفة وجمهور الفقهاء،

ويحتج لذلك بما روى أبو داود والنسائي من حديث عمرو بن شعيب عن سليمان بن يسار قال: أتيت ابن عمر على البلاط وهم يصلون فقلت: ألا تصلي معهم؟ قال: قد صليت إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تصلوا صلاة في يوم مرتين».

وقالوا: معنى هذا الحديث أن من صلى في جماعة لا يعيد في جماعة.

وقال أحمد وإسحاق: بل معناه أن من صلى الفريضة لا يقوم فيصلها ينوي بها الفريضة معتقداً ذلك، فأما إذا صلاها مع الإمام على أنها سنة تطوع فليس بإعادة الصلاة^(١).

(١) قلت: هذا آخر الفوائد المجموعة من شرح ابن سيد الناس لسنن الترمذي، ومن المعلوم أن ابن سيد الناس لم يتمه، وللحافظ العراقي تنمة عليه، وهو نفيس جداً فيه فوائد كثيرة، وفي مكتبتي منه نسختين خطيتين صورتها من مكتبة بديع الدين شاه الراشدي السندي، وأسأل الله عز وجل أن يسخر له من يحققه ثم يطبعه.

وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت
أستغفرك وأتوب إليك.

فهرس الموضوعات

الصفحة

الموضوع

- * المقدمة ٥
- * ترجمة ابن سيد الناس ١٧

الفوائذ الحديثية

- الحديث الحسن الغريب ٢٣
- أصح الأسانيد ٢٥
- زيادة الثقة ليست دائمًا مقبولة ٢٦
- الاضطراب ليس قاذحًا في الحديث على الإطلاق ٢٨
- قاعدة في معرفة المضطرب ٣٠
- تدليس التسوية ٣٣
- أصح شيء في الباب ٣٦
- جهالة الصحابة ٣٧
- قولهم: مقارب الحديث ٣٩
- قولهم: فلان شيخ ٣٩
- قول ابن معين: ليس به بأس ٤١
- الفرق بين قولهم: منكر الحديث، وأحاديثه منكورة ٤١
- عذر البخاري في عدم إخراج حديث سماك بن حرب ٤٣

- ٤٦ - عذر البخاري في عدم إخراج حديث سهيل بن أبي صالح ...
- ٥٠ - الكلام في عكرمة مولى ابن عباس والدفاع عنه
- ٥٠ - ذكر من تكلم في عكرمة بقدر فيه وطعن عليه
- ٦٧ - إعلال حديث أوس بن أبي أوس في المسح والجواب عنه ..
- ٦٨ - تصحيح حديث ابن عمر في بدء الأذان
- ٧٠ - حديث ليس له أصل

الفوائد الفقهية

- ٧١ - طهورية الماء المستعمل
- ٧٥ - فضل طهور المرأة
- ٧٦ - الميتة تقع في البئر
- ٧٨ - ميتة البحر
- ٨١ - علة النهي عن البول في المستحم
- ٨٢ - التفريق بين بول الصبي وبول الجارية
- ٨٣ - التطهر للطواف
- ٨٤ - الخبث والخبائث
- ٨٦ - النهي عن مسّ الذكر باليمين
- ٨٧ - إشكال وجوابه في الاستنجاء
- ٨٨ - وجوب احترام أطعمة بني آدم
- ٨٩ - المضمضة والاستنشاق
- ٩١ - غسل الرجلين
- ٩٤ - الوضوء من أكل لحم الجوزور

- ٩٦ دخول الوضوء تحت الغسل
- ٩٧ متى يغتسل المحتلم؟
- ٩٨ جماع الحائض بعد التطهر
- ٩٩ تقديم أرجح المصلحتين على أخفهما
- ١٠٠ دفع أعظم المفسدتين عند التعارض
- ١٠١ دفع أعظم المفسدتين باحتمال أيسرهما
- ١٠٣ السنة والمستحب
- ١٠٤ رفع الرسول ﷺ بالمؤمنين
- ١٠٥ أوقات الصلوات
- ١٠٦ الترسل في الأذان
- ١٠٧ الأذان والإقامة لغير المفروضة
- ١٠٨ افتتاح الصلاة بالتكبير
- ١٠٩ دعاء استفتاح الصلاة
- ١١١ القراءة بعد الفاتحة
- ١١٢ وتر اليدين في الركوع
- ١١٣ الإمام يطيل ركوعه للداخل
- ١١٥ وضع اليدين قبل الركعتين عند السجود
- ١١٧ لا يشير بسبابة اليسرى في التشهد
- ١١٨ وجوب حضور صلاة الجماعة
- ١٢٠ هل يطيل الإمام الصلاة إذا علم حال المصلين؟
- ١٢١ إمامة المرأة للرجال
- ١٢٣ النوم قبل العشاء والسمر بعدها

- ١٢٧ صلاة الوتر
- ١٢٩ الرجل يصلي في رحله ثم يدرك الجماعة
- ١٣٣ * فهرس الموضوعات